الفرائد الضيائية ، للجامي ، عبدالرحمن بن أحمد ـ ٨٩٨هـ .

بخط محمد بن اسحق سنة ١١١٥هـ

١٠٢ق   ١٩ س   ٢٠×١٤ســـم

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن . طبع .

الاعلام ٤ : ٦٧   كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢

١ـ النحو ، اللغة العربية   أ ـ المؤلف   ب ـ الناسخ

ج ـ تاريخ النسخ   د ـ شرح كافية ابن الحاجب .

3oiL



ساك
ملهاك

٣٢٢٣
١١١١
٤٤٦٨٦٤٤

اتفاق وفاق لكل عريف مشفق
لشفا الالباب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم نحمدك على كل حال، ونسالك المعونة لحمد لوليه، والصلاة
والسلام على نبيه، وعلى آله وأصحابه، المناديين باداء واجبه
فهذه فوائد وافية، بحل مشكلات الكافية، للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب، الشيخ ابن الحاجب، تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه، نظمتها في سلك التقرير، وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن
موجبات التلهف والتأسف، وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية، نفعه الله بها وسائر
المبتدئين من اصحاب التحصيل، وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل، اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته بتلك
بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل انه
كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى
يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة
لكون افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها جزأ من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعرا
عن بعض تأثيرتهما بالجرح حيث قال بيت جراحات السنان
لها التئام، ولا يلتام ما جرح اللسان، والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب يأول
ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا
عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة
فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب

غيره داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او
الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث
لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زايد والمعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجا الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
بعض الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة وغيرها فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها

الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل
بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه
تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان
الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وبهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد

الكلمة مثل الرجل وقايمة وبصري مما اشبهها مما يدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكنه لعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب

باعراب واحد وبعض مثل عبد الله علما واخلا فيه مع انه معرب

باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة

حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج

عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قايمة وبصري مما يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه قيد الافراد ولو

لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة تكون شي بحيث يفهم منه شي آخر فمتى تحقق الوضع تحققت

الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة

المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة

اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة اليها منحصرة فيها الاقسام

الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع

يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كاين في نفسها

اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها

من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة

عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسياتي

تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شا الله تع القسم الثاني وهو

ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة

على معنييهما من الابتدا والانتها الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان

الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل

حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال

والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا

مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد

الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن

باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على

اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم

وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل

على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل

اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي توجه حصر الكلمة في

الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه

قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل
تحتاج الى انضمام كلمة أخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم
صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ
تضمن كلمتين حقيقة أو حكما اي تكون كل واحدة منهما في ضمنه فاه
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية نحو غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن الكلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة
وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم
الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر
الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم
يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح
تصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى

اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر
اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل وحرف وفعل واسم وحرف ومن البين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربع
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم
ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة
تذكير الضمير بنا على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث

قال كما ان في الخارج موجودا قايما بذاته وهو الجوهر وموجودا
قايما بغيره وهو العرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقوله
ان للاسم والفعل معنى كاينا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
الة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بانضمام
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى
كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا

يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو
المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في
وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مستوفيها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هنالك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم
جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها

لزم ذكرها في الفهم تلك الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي
دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير
اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين

وانما قال ومن خواصه مع ان المصباح قال ومن علاماته اللفظية لان العلامة ما لا يجوز انفكاكه
عن شئ والخاصة ما يجوز انفكاكه عن شئ وهذه الاشيأ اعنى الالف واللام وحرف الجر وغير ذالك
يجوز انفكاكه عن افراد الاسم ولا يجوز انفكاكه عن الجنس فبالنظر الى الجنس علامة وبالنظر الى افراده
خاصة والمص نظر الى افراده فقال ومن خواصه وصاحب المصباح نظر الى الجنس فقال ومن علاماته

شيخ زاده

من الازمنة الثلثة فدل على واحد معين ايضا فى ضمنها ادلة
يقدح فى الدلالة على واحد معين من الدلالة على ما سواه نعم يقدح
فى ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهى جمع
خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا توجد فى غيره وهى اما
شاملة لافراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اى
لام التعريف ولو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم فى قوله
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتدا بالساكن واما الخليل فقد
ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة و
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست

والفا في مثل قوله فانفجرت تسمى فا فصيحة فظ كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير

وهوان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين

والتقدير فضرب بها فانفجرت

وهو ان يكون المحذوف

اعلم ان المعرب في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب الاسنادي والاضافي والتعدادي

والمزجي والتضمني والثاني في مقابلة الجمع والمثنى نحو قوله فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو في

المبتدأ فانه قد يكون مفردا وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف او شبهه نحو قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان

مفردا معرفة والخامس في مقابلة النسبة نحو في التمييز عن مفرد مقدر كاملة

كاشياته اى حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضا والفعل او معناه الى ما يليه محرم

قوله واما الاضافة اللفظية جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة

اللفظية مجرور والحاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظ ولا تقديرا

كاشياته اما حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل مضافا

اليه بالاضافة اللفظية لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون مطلقا مختصا بالاسم بل

قد يوجد في الفعل ايضا واجاب عنه محرم ولو كان داخلا على الفعل يلزم ايصال الشيء

الى نفسه وهو غير جائز

اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر

المتبادر من كلام المص في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا

فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب

لان الجر فيها بكونه بتقدير حرف الجر ايضا محرم وانما اعطي الجر بالاسم لان

الجر ثقيل والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف

قوله ليقضي لان الشيء

ما لم يناسب للشيء ولم يكن من

خواصه لم يقدر ان يقضي اليه

غيره محرم

قوله فرع المعنوية بعلة ان

اللفظية يفيد التخفيف فقط

والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف

معا او التخصيص والتخفيف فيكون جزئية

وجزء الشيء يكون فرعه وان كانت

اللفظية غير مخصوصة بل تكون

علامة للفعل والاسم لزم زيادة

الفرع على الاصل وبطل محرم

ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية قال ومنها محرم

قوله فلو جعل مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا

فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة

وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون

مسندا اليه فقط فح يلزم خلاف المفروض محرم

قوله لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يستقر في ان

واحد ويكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون

محرم

ولان المسند اليه لابد ان يكون ذاتا او ذا ذات تحقيقا او تاويلا

والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقا

ولا تاويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا

ابدا لكونه دالا على الحدث مع في نفسه وانما قدم

الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام محرم

والفا في مثل قوله فانفجرت تسمى فا فصيحة فظ كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل الفا فصيحة على التقديرين

والتقدير فضرب بها فانفجرت وهو ان يكون المحذوف سببا لمذكور وعطف عليه

والتقدير فان ضربت بها فقد انفجرت

والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة [illegible]
فان قلت اعني قوله فانه اولى ان النصي ما يراد به [illegible]
حيث قرأنا انه هو تقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر الكاتب على [illegible]
فقد التقدير به ولا اتفاق لغرابته لا انه فقد على ما صح العرف الا مع لفظ قد [illegible]
منه فلتحرر [illegible]

اعلم ان المفرد في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب الاسنادي والاضافي والتعدادي
والمزجي والتضمني والتاسع في مقابلة الجمع والمثنى نحو قوله فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو في خبر
المبتدأ فانه قد يكون مفردا وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف او شبهه نحو قوله ويبني على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة والخامس في مقابلة النسبة نحو في التمييز عن مفرد مقدار كاملة

قال السيد ان حرف الجر اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه محرم

قوله واما الاضافة اللفظية جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة
اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لفظا وهو ظ ولا تقديرا
قال السيد اما حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل مضافا
اليه بالاضافة اللفظية لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون مطلقا مختصا بالاسم بل
قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه محرم ولو كان داخلا على الفعل يلزم ايصال الشيء
الى نفسه وهو غير جائز محرم

اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر
المتبادر من كلام المص في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا
فيها على ما فهم من تقسيم بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا محرم وانما اعطي الجر بالاسم لان
الجر ثقيل والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف

قوله ليفضي لان الشيء
ما لم يناسب للشيء ولم يكن من
خواصه لم يقدر ان يفضي اليه
غيره محرم

قوله فرع المعنوية جاء على ان
اللفظية يفيد التخفيف فقط
والمعنوية تفيد التعريف والتخصيص
معا او التخصيص والتخفيف فتكون جزءا
وجزء الشيء تكون فرعه فان كانت
اللفظية غير مخصوصة بل تكون
عامة للفعل والاسم لزم زيادة
الفرع على الاصل وبطل محرم

والمراد من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية حال ومنها محرم

قوله فلو جعل مسند اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا
فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون
مسندا اليه فقط فح يلزم خلاف المفروض محرم

قوله لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتجوز ان
واحد و يكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون
محرم

ولان المسند اليه لا بد ان يكون ذاتا او الذات تحقيقا او تقديرا
والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها الا تحقيقا
ولا تقديرا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا
ابدا لكونه دالا على الحدث مع في نفسه وانما قدم
الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام محرم

شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير
واسما الاشارات والموصولات وغيرها وكذلك سائر الخواص
المذكورة هٰهنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان تختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل وتزيد عليه بان تعم الاسم و الفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في
آخر الكتاب ان شا الله تع تعريفه وبيان اقسامه على وجه
يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه اي كونه بالرفع
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي مسند اليه وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي
كون الشي مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه

اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف

بنحو انما قرنا الاضافة بكون الشي مضافا لان الفعل والجملة

قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد

يقال بهذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالا

بتقيد بحرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت

مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان

معرب ومبني لانه لايخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول

اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم

يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب

الذي لم يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من

الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه

عامله فيدخل فيه زيد وقايم وهو آه في قولك زيد قايم

وقام هؤلاء بخلاف ما لم يركب اصلا من الاسماء المعدودة

نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره

لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع

ذلك من قبيل المبنيات عند المص رحمه الله الذي لم يشبه

اي لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي

المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الما

والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في

قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في بابه ان شاء الله

ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية

عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي

هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء

الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب

وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص رحمه الله مع

الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه

واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد

ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص رحمه الله

عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف

العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر

الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها

بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو

ولا فايدة له يعتد بها في معرفة اصطلاحهم فالمقصود من

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل آخره

مختلفا فيطابق كلامهم ثم معرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف

اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف

وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف

قوله من التعريف بيان للوازمها اى كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف
المضاف ايضا بحذف التنوين والتخصيص اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام
رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا والتخفيف اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما في جانب المضاف اليه فقط
نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه محرم قوله بها اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها
لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها لكونه عرضا وهو ظاهر

قوله وانما قيدنا الاضافة مع انها محتمل لانه يفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا محرم
من اوصاف الذات والحروف لا يدل على معنى نفسه محرم

ط اى الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء
حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف نحو
الف با او بالعطف نحو الف وباء او غير اسمائها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكر او بغير العطف نحو زيد عمرو بكر محرم

[illegible]

انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعل المصنف رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في
العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره او تقديره
او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا

هذا مثال للفظي الحكمي واما التقديري الحكمي فكقولنا رايت حبلى ومررت بحبلى
ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم

قوله ابتداء منصوب على الظرفية اي اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده
عاملا آخر مثلا يقول بالعامل الرافع جاءني زيد او تقول رايت زيدا او سكت عليه او بالعامل المعنوي مثل
زيد قائم الى غير ذلك

رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في
التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة بمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم
آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر
هنا فليكن هذا الحكم من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة
او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو ابقيت على
عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من
السبب هو القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف
رحمه الله لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث

الدلالة التضمني في الفعل الحدث مطلق والدلالة المطابقي الفاعل والزمان والحدث معا والدلالة الالتزامي ان يكون مسندا
مطلقا الدلالة التضمني في الاسم الحيوان مطلقا والدلالة المطابقي الحيوان الناطق مع التشخص والدلالة الالتزامي ان يكون
مسندا ومسندا اليه الدلالة التضمني في الحرف الجر مطلقا والدلالة المطابقي ما دل على معنى في غيره والدلالة الالتزامي ان لا يكون مسندا
ومسندا اليه

اعلم ان الوضع ينقسم على اربعة اقسام بالاحتمال العقلي وضع عام والموضوع له خاص كوضع امثال الضماير الراجعة الى الفاظ
مخصوص مفردة والثاني وضع عام والموضوع له عام كوضع الانسان بازاء حيوان ناطق والثالث وضع خاص والموضوع له خاص
كوضع الاعلام بازاء ذات مشخصة والرابع وضع خاص والموضوع له عام وذلك غير موجود واما في وضع امثال الضماير
الراجعة اختلاف قال بعض العلماء قد وضع هذه الامثال بازاء مفهوم كلي فلفظ هو مثلا وضع بازاء مفهوم كلي وهو مفرد مذكر
تقدم ذكره فالوضع فيه عام والموضوع له عام وذهب الى هذا القول مولانا سعد الدين عليه الرحمة وقال بعض العلماء قد وضع
هذه الامثال بازاء جزئي مخصوص لان الواضع لاحظ اولا مفهوم المفرد المذكر الغائب من حيث انه تقدم ذكره وجعله آلة لملاحظة
افراده ثم وضع لفظ هو بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه وجعل الواضع هنا المفهوم
الكلي آلة للوضع لا الموضوع له فالوضع عام والموضوع له خاص وذهب الى هذا القول حبر سيد شريف قدس سره وسال
المعترض مولانا سعد الدين وقال كيف تقول قد وضع بازاء مفهوم كلي اذ لو وضع بازائه استعمل في المفهوم الكلي في وقت ما وليس كذلك
بل استعمل في افرادها فاجاب عنه بقوله وهذه الامثال مجازات متروكة الحقائق استعمل في غير الموضوع له ثم سال مولانا سعد الدين
عن المعترض فقال انت كيف تقول قد وضع بازاء كل واحد من افرادها بخصوصه وذلك غير ممكن لانه يلزم للواضع ان يلاحظ الموضوع له كلها
اذ ملاحظة الافراد كلها ممتنع مع انه استعمل هذه الامثال بعد الواضع فاجاب بقوله بان الملاحظة قسمين يكون اجمالا وتفصيلا
واجمال الملاحظة كافية في الوضع واجاب بجواب آخر بان التبادر امارة الحقيقة لانه لا يقال هو مثلا واريد به المفهوم الكلي
بل اريد به فرد مخصوص لمولانا نافع رحمة الله تعالى عليه امين

ثم حذفتا معا لئلا يكون المحذوف مخالفا للزيادة ولانهما لما كانا في حكم
الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحدة فكما لا يمكن حذف جزء من حرف
واحد حقيقة لا يمكن حذف من حرف واحد حكما محمد

ثم ولا جملة يعني ان لا يكون تركيبا اضافيا
ولا شبيها به ولا اسناديا ولا مزجيا و
تعداديا محمد ان يكون تركيبا مزجيا

فكما تحذف التاء بالترخيم كذلك
الاسم الاخير محمد

ثم بواو متطرفة اي بوقوع الواو في الطرف
بعد الضمة مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم
متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون
المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو
المذكورة في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم
وقوعها قبله محمد

ثم اذا حذفت يا حذف الحرف الصحيح المثبت به
بالالف واعرضت عن حذف الحرف الضعيف
الزائد المثبت به بالضم الضعيف محمد

ثم وبعدم موجب حذف
الاكثر يعني اكثر من حرف
واحد وموجب حذف الاكثر
الشروط المذكورة
في الاقسام الثلاثة محمد

ثم بعد فتحة مع انه لم يوجد في كلامهم
ايضا واو او ياء متحركتان بعد فتحة
الا قلبتا الفا للعلة المذكورة

محمد ان ظهر ... المحذوف ... بعد ...

قوله ما فيه علتان فيه نظر لانه يجتمع علتان فينصرف كالتانيث مع الوصف ووزن الفعل مع العجمة فالجواب
انه ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف ما كان قال في المحصل ان هذا التسعة ليس كل اثنين منها يمنع الصرف
كيف كان بل لذلك خاص وشرط الا ترى ان قائمة فيها التانيث والصفة ومع ذلك لا يمنع الصرف فلنبين خصوصية ذلك
الترتيب فنقول العدل يؤثر مع العلمية ومع الوصف والوصف يؤثر مع وزن الفعل ومع العدل والتانيث يؤثر مع العلمية فقط
والمعرفة تؤثر مع سبع اشياء وهي التانيث والتركيب ووزن الفعل والعدل والعجمة وشبه التانيث والزيادتان المتناسبتان
والعجمة تؤثر مع العلمية فقط والجمع يؤثر مع كونه صيغة منتهى الجموع والتركيب يؤثر مع العلمية فقط والزيادتان يؤثران مع الصفة والعلمية
والوزن يؤثر مع العلمية ومع الوصف ومع مراعات الاصل هذا هو التركيب المعتبر في التانيث عرفنا باستقراء كلام العرب
وما سوى هذا الترتيب مما يمكن اجتماعه فلا يؤثر اصلا واما الشروط فسنذكر واحد واحد حاجي عمر

اختلفوا في ان الفعل سبب او المفعول له للفعل والحق في ذلك ان المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل كالتاديب والجبن
في قولنا ضربت تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ثم الفعل قد يكون سببا فاعليا لوجود المفعول له في الخارج وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثاليه [illegible]
وشرحه فان الضرب سبب للتاديب
بعض النحويين ان المفعول من اجله سبب عن الفعل نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت لدخول الجنة ولا يستقيم ان يقال القعود سبب الجبن
والاسلام سبب لدخول الجنة وليس بمستقيم لانه قد [illegible] قعدت عن الحرب جبنا او نظائره
ويستقيم ان يقال التاديب هو السبب الحامل على الضرب واذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه
المفعول له قسمان احدهما ان يكون سببا غائيا والاخر ان يكون سببا باعثا والغائي ما فعل الفاعل الفعل لحصوله فهو مطلوبه نحو ضربته تاديبا فان
التاديب مطلوب المتكلم فعل الضرب لحصوله والسبب الباعث ما حمل الفاعل على الفعل ولا يكون مطلوبه نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
الجبن حمل المتكلم على القعود وليس مطلوبه فيقعد لحصوله حلبي

قوله كما هو مذهب سيبويه اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يبتدأ الفاء
واو فصار اسم بقية الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة في اخره للتوسعة
فصار اسماء مثل حمراء وهواء
محمد افندي
قوله على ما هو مذهب غيره فاصله في سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع
فصار اسماو ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف فصار اسماي ثم ابدلت
الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسقاء فصار اسماء محمد

قوله في حكم الصحيح فان
الواو والياء اذا
تعتبين في الاخر اذا
كان ما قبلها الا كنا
يكونان في حكم الصحيح
كدلو وظبي محمد

قوله يخرج منه نحو سعلاة لان التاء فيه وان
كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصل بل
زيد فيه للتانيث محمد

قوله مروان اسم رجل
اصله مرو زيدت الالف
والنون للموصوفة البناء
محمد

قوله واتمام بأخذ هذا القيد بانه يقال فان كان في اخره زيادتان
في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل الابنية محمد

ط
قوله واخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني لزم ان لا يرخم امثال هذا
وليس كذلك لانه يرخم سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية اولى لان بقاء
الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم بل قبل الترخيم
ايضا كذلك ——— محمد افندي

قوله انواع اعراب الاسم لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط فانواع الاعراب مطلقا اربعة
الرفع والنصب والجر والجزم لكن بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب فاختص الجر والجزم فاعطي الاول للاول
والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطي الجر للاسم والجزم للفعل للتعادل محرم
قوله رفع سمي به لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعته مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لان
النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام
وجر سمي به لان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم محرم

قوله ايضا اي كما لم يمتنع استعمالها في معانيها
الوصفية مجردة عن الاسمية محرم افندي
قوله ايضا اي لم يستعمل في معنى الاسمية

قوله وادهم وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي الدهمة اي سواد محرم
بمعنى ذي السواد

يعني توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعق
بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة السم اي
شدته فيكون افعى بمعنى ذي خبث شديد ثم نقل
اليها فمنع من الصرف على ضعف واما صرفها فلانه
لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع محرم

قوله بمعنى القوة يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل
وهو شدة الخصومة يقال جادله اي خاصمه فيكون
اجدل بمعنى ذي جدل قوي وخصومة قوية فمنع
من الصرف على ضعف واما صرفه فلانه لانه لم
يتحقق وصفيته محرم افندي

الخفيف للكثير ...
له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

قوله العامل والمقتضي لانه يصح حين ارادة المعين
ارادة غيره وحين اريد بلفظ ما الحركة او الحرف لا يراد
غيرها محرم افندي

الحركة في اللغة ... سميت الحركة ...

الحرف في اللغة الطرف
سمي حروف الاعرابية
بها لانها تقع في طرف
الكلام

قوله السبب القريب اي ما له نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام
والعامل والمقتضي اي مقتضي الاعراب وهو المعاني الثلثة لكل
واحد منها سبب الاختلاف الا انه من الاسباب البعيدة

السبب ما يتوقف عليه وجود الشيء والسبب القريب
هو الذي يتوقف عليه وجود الشيء بلا واسطة والسبب التام
هو الذي يحصل المعلول بالفعل عند وجوده

فان الياء فيهما بعد الجر علامة الجر حقيقة لان
الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة
وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه
في حكم الالف لان نصبهما كان اعرابا بالحروف بالالف
فيكون الياء في حالة النصب في حكم الالف لكونها بدلا عنها محرم

قوله انواع اعراب الاسم لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط فانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم لكن بحصر الاستقراء فالمشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب فاختص الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر للاسم والجزم للفعل للتعادل محرم

قوله رفع سمي به لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعته مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه بنصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام وجر سمي به لان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم محرم

الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا افسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي

انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كانت او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما بقي للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

قوله اجدل ذو قوة ثم جعل اسما للطائر ذي خيلان وما كان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا محرم افندي

قوله احد امور الثلثة لانه لو انتفى هذه الثلثة بالسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير عجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه متوسط

قوله الشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة ليخرج بتغل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب محرم افندي

قوله ثقل احد السببين الذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه فتزاحم الخفة تاثيره الذي هو ان لاكسر فيه ولا تنوين فلا يمتنعان منه محرم قوله ظاهر لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا كان ثقيلا لان ما خالف الاصل شانه كذلك محرم افندي

قوله عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية لان الشتقاق لكل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت وهما لا يعتبر فكانها لم توضع في الاصل اوصافا محرم افندي

قوله ولا في الحال اي ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعمل اسماء للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثاني وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل بها لم يقصد الا ان يكون لكل واحد منها النوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصفية وان كانت في نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا لا وضعا ولا استعمالا وفي الرضي وليس ان تقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصفية مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائر ذا قوة واخيل طائر ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدل فمعناه لقيت هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة الى هنا كلامه محرم افندي

قوله اي علمية الاسم المؤنث سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كفاطمة او لا هذا ولا ذاك كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تاثيره فلا تؤثر بدونه محرم افندي

قوله وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تنزل لانها جيئت للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتانيث فقط مثل طلحة او جزءا من الكلمة من غير بدل كحجارة محرم افندي

قوله لا ينفك عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عايشة من عاش يعيش عايش وعايشة وهو في الجنس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت ثانيا معها فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت وضعا لكن وضعا ثانيا محرم افندي

والتانيث المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كعين ونار محرم افندي

قوله الا ان بينهما اي بين الشرطين فرقا بين بين ان يكون العلمية شرطا لسببية التانيث اللفظي وبين ان يكون شرطا لسببية التانيث المعنوي محرم افندي

قوله لجوازه يعني ان التانيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر محرم افندي

انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه و
اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن
الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والا فينبغي ان يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة
واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان
نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

بيانه ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى و
احق به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط

جامع مذكرا ومؤنثا وهو ما تغير
بناء واحده للجمعية احترز به
عن السالم

سواء كان عدم السلامة بزيادة فقط كرجال او بها زيادة ونقصان
كطلبة تخ

المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد البا
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير
منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن
بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فان
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني جاءني طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم هو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وفق الاصل

الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره

مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير

المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب

كما سنذكره نحو جاءني احمدُ ورايت احمدَ ومررت باحمدَ اخوك وابوك

وحموكِ بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا

يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره

كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الا

منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله

فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذَوَوٌ

وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا

الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف

نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني أُخَيُّكَ ورايت أُخَيَّكَ ومررت باُخَيِّكَ

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما

لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها لو

كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات

نحو جاءني اخٌ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة

ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال

قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه

اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد ولانه يكون مفردا وجمعا

الكاف وتكسير المؤنث لكونهن اسفل في الحكم والخلقة والوطء ونقصان

عقلهن وميراثهن وغير ذلك

والمراجع المؤنث وما على صيغته كسجلات

والتاء للتانيث ...

لئلا يتوهم اشتراط الاضافة بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسما بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا
تكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسما ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسما الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسما المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي

اي الفرع نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به
ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق
به وهو جمع ذو ولا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا ثلثون
جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلاث مقادير
العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة
واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد

قوله والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هي له مثل قولك معه جاني ورث حسنا
وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة الجمع

قوله ما سمي به اصطلاحا سواء وجد شرطه نحو اولا بجمع هذا الجمع من غير وجود الشرط
والشرطه على ما سيجيء اما كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل الى اخره
وفي الرضي وانما فرد اولو وعشرون واخواتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده
ثم الحق به واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس
اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع جمع السلامة وليس
به مفرد اذ لم يأت اول في المفرد الى معنا كلامه وان قيل لم
يوجد في كلام العرب اسم اخره واو وبعده ضمة واولو كذلك قيل الواو
في اولو في معرض التغيير لانها تغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على
عشرون لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفرد وان لم يكن من لفظها

منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي
الجمع بلا اعراب ولو خص المجموع بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة
وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

قوله وضربوا فجعل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد مع المحال الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء تمت

قوله على الاصل لان الياء اخت الكسرة التي هي الجر لان الياء متولد من الكسرة فكان الجر اصلا للياء تمت

قوله التقديري اي الاعراب التقديري او تقدير الاعراب تقديري

قوله فيما مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في موضع تعذر

قوله ولما فرغ من تقسيم اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به
واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء تمت

قوله ولما كان اشار به الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل
احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للالف الا ان الاعراب التقديري
لكونه اقل تمت

قوله فان الالف المقصورة تقيد بها لانها اذا كانت ممدودة
يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء
ورداء وكساء تمت

قوله اي تقدير الاعراب فاللام بمعنى الاضافة
او الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف
اليه فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب
الكوفية والاعتماد انما هو على الاول تمت

قوله في الاسم المعرب فيه اشارة الى المعرب ترجيح
جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر
لكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه تمت

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل يا المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص
ببعضها او للمستثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما
تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في آخره يا مكسور ما قبلها سوا كانت محذوفة بالتقا الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على اليا
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الا
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما
هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي
فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو

لان في الاول يلزم اجتماع كسرتين كسرة العامل وكسرة البناء ولان الكسرة قبل دخول
العامل بنائية وفي الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال
ويوضح ولا يمكن ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى اليا وهي مقدمة
على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والا يلزم ان يكون العامل لتحصيل
الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط

قوله او في الاسم اي تقدير الاعراب في الاسم للاستثقال فانه مختص بالاعراب
المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للتعذر ... او اكتفاء بما ذكره في قسيمه
يجري في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب ... في كون الاسم معربا
بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا

قوله ثقيلا على الـ ... للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال
الرفع في نحو جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو
مررت بقاضي لكون ما قبل اليا مكسورا وهذا القسم
ايضا اثنان ... احدهما الاسم المنقوص
بالواو واليا المكسور ما قبلها ... ما استثقل الرفع

وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين عليها مع
تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم
الجنسية بينها وبين اليا ولانها اقوى الحركات واما
ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع
الكسرات لتوالي اليا ومن الكسرتين وكسرتها وكسرة
ما قبلها لان الشيء اذا كثر ثقل ولذا اسكنوا عين جعفر
لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة لكونها خفيفة
لا يكون ثقيلة على اليا ولا على اللسان فيكون الاعراب لفظيا

والثاني لكل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى اليا
فرفعه وحده مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله
كقاض باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل
فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث او في حال
الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن مثل
هذا غلاما ابنك وكذا في الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي
يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان انه قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف للاستيفاء

والياء الساكن فانقلب الواو يا وادغم اليا وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج اليا
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب
فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرايطهما فيه اثرا
سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في
هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

بحث غير المنصرف

قوله بل صار الاعراب تقديريا لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال
فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء
تحمل الحركة ولكن تثقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان
التقدير ليس الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا تقبل الحركة قلت
ان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رايت ابو القوم
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ش ح

قوله فيما عدا ما ذكر يعني ان ضمير ما عداه راجع الى قسمي التقديري المتعذر
والمستثقل باعتبار ما ذكر والعكس فيما عداهما حتى يرجع الضمير الى
القسمين ش ح

ولم يقل في اخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال في تقسيم
واللفظي فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه
علتان من تسع او واحدة بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان
التقديري حيث لم يعرف اولا ش ح

جعل ما موصوفة لانها نكرة والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف
غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين
كونها موصولة لوضوح امره لانه قد مر ووصف الاسم
بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف
وصفان له لا غير لان المبني لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما ش ح

قوله حتى لا يقال رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى
العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل ش ح

قوله وهي عدل تقسيم الكل الى الاجزاء في يكون الحكم
بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها
مثل قول المصنف ملبق وانواعه رفع ونصب وجر
لا تقسيم الكل الى جزئياته مثل الكلمة اسم وفعل وحرف

... معرفة ولم يقل تعريف مع ان السبب المانع من الصرف وصف التعريف
... معرفة وجوابه نعم لكن قال كذلك للمحافظة الى المحافظة الوزن ش ح

العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثلا عمر مثال

والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعلٍ وهذا القول تقريب

فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف

حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او

مبتد أخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه

زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة

والظرف متعلقا بالزايدة واريد بزيادة الالف قبل النون

اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف

فهم زيادتهما جميعا وبهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا

قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم

اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني

ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ

النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة

قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد

او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها

خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها

الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة

العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثل عمر مثال

قوله متعلقا بذا من باب عطف الشيئين

على معمولي عامل واحد بعطف واحد اي

ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا

بالزيادة منه

لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة

حالا من النون اي واشتراكهما فيها

لانها صارت صفة لهما حتى لو لم

يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا الكلام

التغيير وجه منه

قوله لا يفهم الا يكون معنى الكلام في ويمنع النون من الكلم

المعرب الصرف حال كونها زائدة حال ان ما قبل النون

الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا

المعنى منه

ولو لم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح

التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من

باب التغليب كما يقال لالفي التانيث في حمراء

وصحراء الفا التانيث مع ان الف التانيث

الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة

وكالقمرين والعمرين حتى توصيفهما في جميع

المواد الالف والنون بهما يشعر بان الف

ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لكان في عادة

من المواد الالف والنون الزائدة كما يقال الف

التانيث بالافراد اذا لم يرد على انها زائدة لا

اصلية منه

عدلٌ ووصفٌ وتانيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

مستفعلن - فاعلن مستفعلن فاعلن

قوله الاثر المترتب فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر ولا تنوين
مرتبة على وجود العلتين او الواحد القائم مقامهما والحكم ايضا مرتب على وجود المسند والمسند اليه والاسناد
قوله فيه اي في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لانه خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة
خبران وحمل مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح
كالفتح الذي بازاء عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كرر بالعطف
وولي كل واحدة منهما نكرة ومفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصل المختار الفتح اي البناء فيهما
قوله وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او الحكم ان لا كسر ولا تنوين
من حيث ذلك الاشتمال واقع ثابت لان لكل علة شح قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في الاسماء الافعال فح يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي
هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فيبنى مثله ويعمل كذلك واوسطها ان يوافق
الاسم الفعل في ترتيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فياخذ عمل الافعال التي كان هو في
معناها ان كان متعدية فمتعد وان كان لازما فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان
تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادنيها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا ايضا معنا فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا للاصل بوجود شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم يؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية
ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقبل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين شح
قوله افتقاره الى الفاعل لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائم بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست
الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل شح قوله اشتقاقه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره ولانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مطردة ايضا حيث له ماض
ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر
اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع
قوله وهو الجر لما ان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم منع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان
في الفعل والاسم على السواء على ما يجيء واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا شح

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه عن المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم
قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه عن المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم
قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل انه لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزايدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا

قوله فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية قوله فرع الموصوف يعني تابع له وقيد صفة له لان الوصف
عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر قوله فرع التذكير في كونه مجردا عن زيادة التاء
في الاسم الاغلب ولذا علل اصالته بقوله لانك تقول في المذكر قائم مجردا ثم قائمة بزيادة التاء ولان المؤنث فرع المذكر
في التخليق وهو ظاهر قوله فرع التنكير لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرض التعريف بدخول اللام المعرف او بالاضافة الى غير ذلك
ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما يكون كذلك ولذا قال لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه
الى شيء ثم تقول الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في الكلام قوله لسان آخر اي ان كان الكلام عربيا فالاصل
فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان عجميا فالاصل ان لا يخالطه لسان اخرى فتكون العربية اذا في العجمية فرعا له
قوله فرع الافراد لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما الى آخر للخفة فتقول بعلبك قوله والالف والنون سواء كانا في الاسم
مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتين لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه فرع ما زيد بالافراد لكونهما
سببا واحدا اي الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي جعلها زيدتا تلك الصيغة
والتانيث باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور الى الموصول او الموصوف اي فرع الشيء الذي زيد الالف
والنون على ذلك الشيء مثل عثمان سكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان

الاصل ويجوز اي لا يمتنع سوا كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف رحمه الله ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا
يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير
المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا • صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا •
واما الثاني فكقوله أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ • هو
المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن ...

قوله فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية قوله فرع الموصوف يعني تابع له وفي صفة له لان الوصف ايضا
عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها ومعروضاتها قوله فرع التذكير في كونه مجردا عن زيادة التاء
في الاسم الاغلب ولذا علل اصالته بقوله لانك تقول في المذكر قائم مجردا ثم قائمة بزيادة التاء ولان المؤنث فرع المذكر
في التخليق ومعروضاته قوله فرع التنكير لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرض التعريف بدخول اللام او بالاضافة الى غير ذلك
والعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما يكون كذلك ولذا قال لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه
الى شيء ثم تقول الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في قوله لسان اعرابي ان كان الكلام عربيا فالاصل
فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان عجميا فالاصل ان لا يخالطه لسان آخر فتكون العربية اذا في العجمية فرعا له
قوله فرع الافراد لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما الى آخر للخفة فتقول بعلبك قوله والالف والنون سواء كانا في الاسم
مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتين لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه فرع ما زيد بالافراد لكونهما
سببا واحدا اي الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدتا بتلك الصيغة
والتانيث باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور الى الموصوف او الموصوف اي فرع الشيء الذي زيد الالف و
والنون على ذلك الشيء مثل عثمان سكران فان الاصل ضابط عثم وسكر ثم زيدتا لتدلسة البناء عليهما فصار عثمان

قوله فرعا للوزن الاصلي لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن
الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له والعكس كذلك قوله ويجوز اي لا يمتنع الجواز يجيء على
غير معان بسلب الوجوب والامتناع على ما يجيء في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجاز ان لم يجب ولم
يمتنع وبسلب الوجوب دون الامتناع وبسلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح
بقوله اي لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب في الضرورة كما لكسر الوزن سواء كان الصرف ضروريا مثلا انكسار
الوزن عند الصرف او غير ضروري كرعاية القافية بلا الكسر الوزن عند عدمه ايضا قوله عند المصنف وانما قال كذلك
لان عنده غير المنصرف ما لا يدخل الجر والتنوين فيه فحينئذ لما دخلهما يكون منصرفا عنده ذلك الغير لانتفاء الشرط
قوله للضرورة اي لضرورة وزن الشعر فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى
اصولها والاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة
قيل ضرورة الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتاخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق
التشبيه وتانيث المذكر وتذكير المؤنث قوله عن الوزن فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر
لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى قوله من منع صرفه
زحاف وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن يخرجه عن السلاسة فيجوز صرف
غير المنصرف لتبقى سلاسته كما في التناسب قوله او لا البيت ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا مدى الزمان امتداده غواليا جمع غالية كنوافح جمع نافحة والمعنى ما الذي او اي شيء على من شم
تربة احمد في ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء قوله
ان بالكسر ان كان جملة استئنافية جوابا لسؤال مقدر نشا عن الامر بالاعادة او بالفتح ان كان علة لذلك
الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله وان المساجد لله اي ولان المساجد لله
وقوله افنضرب عنكم الذكر ان كنتم اي لان كنتم قوله هو المسك اي كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه
بقوله ما كررته يتضوع اي ينتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اي تحرك فانتشرت رائحته وتضوع و
يتضوع مثله لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته كذلك الاسم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وخصائله الحميدة
ينتشر منها المسائل التي اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العزة فكون الاسم وسائله اعز
من المسك

بخلاف لم يجعل مصاحبه في حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه
التنوين وجعل غير المنصرف لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع
الثاني بحرف لان التنوين

قوله الاثر المترتب فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر ولا تنوين
مرتبة على وجود العلتين او الواحد القائم مقامهما والحكم ايضا مرتب على وجود المسند والمسند اليه والاسناد
قوله فيه اي في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لانه خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة
خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدا وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح
كالفتح الذي باخره عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كرر بالعطف
وولي لكل واحدة منهما نكرة ومفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصل المختار الفتح اي البناء فيهما بسبب
قوله وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر ولا تنوين
من حيث ذلك الاشتمال وافق ثابت لان كل علة نخ قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء بمعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في الاسماء الافعال فيمنع الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي
هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبني مثله وعمل كذلك واوسطها ما يوافق
الاسم الفعل في ترتيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فاخذ عمل الافعال التي كان يعمل
معناها ان كان متعدية فمتعد وان كان لازما فلازم ولا يمنع هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان
تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادنيها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا معنى ايضا معناه فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا للاصل بوجود شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم يؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية
ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقبل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين نخ
قوله افتقاره الى الفاعل لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائم بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست
الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل نخ قوله اشتقاقه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره ولانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مطردة ايضا حيث له ماض
ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر
اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع نخ
قوله وهو الجر لما ان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم منع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان
في الفعل والاسم على السواء على ما سيجيء واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا نخ

الرخاقات اذا ...
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام
وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن

قوله باحمد مفعوله الثاني لانه قد يتعدى
الى المفعول الثاني بحرف الباء الجارة
وقد يحذف اتساعا على عادة الفصحاء ...

بحر طويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
فعولن مفاعيلن ...

قوله اغد من اغاد يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اغود فنقلت الكسرة الى ما قبلها فالتقى الساكنان من الواو والدال
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اعد اي كرر نخ قوله سلامة الطبع فانه لو كسر ونون يدغم التنوين في لام لنا
لانه يلزم في اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي حصل من اجتماع المثلين
فيحصل السلامة واما لو فتح النون ونونه وادغم حصل السلامة ايضا لكن السلامة فيه دون الاول ويخالفه للقبلي ايضا واما لو
فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا اجتماع كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل
السلامة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام نخ قوله ليس بضروري لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا
قوله عنه اي عن ذلك البعض الذي اظهرها فيه في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لا يعلم
ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه نخ قوله كما في قوله اي في قول من مدح النبي
عليه السلام سلام مبتدا لانه مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اي سلام مني سلام من قبلي اي التنزيه من كل آفة ونقيصة
والتبرئة من كل عيب وشينة على خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى الانام وهو مفرد اللفظ
مجموع المعنى وسيدي عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اي مقتداهم الجار والمجرور خبر حبيب بدل من خبر
بدل الكل لتدرج من الاونى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او فاعل والاول اولى مضاف الى اله العالمين محمد عطف بيان
بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة والاحسان في دار الجنان مبالغة في البشير خبر بعد خبر مقدم
نذير وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين مخوف اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب
او السخط وهو خبر بعد خبر هاشمي اي منسوب الى هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في المفعول لانه مكرم
عند الله وعند الناس نخ

الاصل ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف رحمه الله ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا
يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكمه للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير
المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
• صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا • صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا •
واما الثاني فكقوله • اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ • هو
المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما
يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله • سلام على خير الانام
وسيدي • حبيب اله العالمين محمد • بشير نذير هاشمي مكرم •
عطوف رؤف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن

قوله فرعا للوزن الاصلي لكونه داخلا في الاصل وعارضا له وما دخل في الاصل يكون فرعا له فيكون وزن
الفعل داخلا في وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له والعكس كذلك تخ قوله ويجوز اي لا يمتنع الجواز يجيء على
معان [illegible] سلب الوجوب والامتناع على ما يجيء في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجاز ان لم يجب ولم
يمتنع و سلب الوجوب دون الامتناع و سلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح
بقوله اي لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب في الضرورة كانكسار الوزن سواء كان الصرف ضروريا مثلا انكسار
الوزن عند الصرف او غير ضروري كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا قوله عند المصنف وانما قال كذلك
لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخل الجر والتنوين فيه فعند دخولهما يكون منصرفا عنده ذلك الغير لانتفاء شرطه
قوله للضرورة اي لضرورة وزن الشعر فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة تزول الا بالتحاقها
الى اصولها والاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة
قيل ضرورة الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتاخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق
التشبيه وتانيث المذكر وتذكير المؤنث تخ قوله عن الوزن فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر
لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى اذ يقع من منع صرفه
الزحاف وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن يخرجه عن السلاسة فيجوز صرف
غير المنصرف لبقاء سلاسته كما في المناسب تخ قوله البيت ما ذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا • مدى الزمان امتداده غواليا جمع غالية كجواهر جمع جوهرة والمعنى ما الذي اواي شيء على من شم
تربة احمد في ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء تخ
قوله ان بالكسر [illegible] فيه جوابا لسؤال مقدر [illegible] عن الامر بالاعادة او بالفتح اي لان علة لذلك
الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا [illegible]
قوله اخفض به [illegible] الذكران كنتم [illegible] قوله هو المسك اي كالمسك وبين [illegible] التشبيه
بقوله ما كررته يتضوع اي ينتشر رائحته يقال ضاع من باب [illegible] فانتشرت رائحته وتضوع و
يتضوع مثله لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته كذلك الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة
ينتشر منها المنافع التي اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العزة لكونه اعلم وما ثمة اعز
من المسك تخ
لانه يلزم ح اجتماع المثلين [illegible]
[illegible] حصل السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول [illegible]
[illegible] قوله ليس بضروري لانه لا يخل بالوزن كما عرفت [illegible] السلاسة [illegible]
قوله عنه اي عن ذلك البعض [illegible] في مقام الاضمار [illegible] الضمير لانه لا يعلم
ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض [illegible] قوله كما في قوله [illegible]
عليه السلام سلام مبتدأ [illegible] سلام عليك اي سلامي اي سلام من قبلي اي التنزيه من كل آفة ونقيصة
[illegible] خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذف الهمزة للتخفيف [illegible] الانام وهو مفرد اللفظ
مجموع المعنى وسيدي عطف على خير [illegible] فعيل [illegible] والمجرور خبره حبيب بدل من خير
[illegible] فعيل بمعنى مفعول [illegible] فاعل [illegible] محمد عطف بيان
بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة والاحسان في دار الجنان [illegible]
نذير وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين [illegible] في النار والعاصين [illegible]

ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
وان لم يحصل الحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف
غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل
واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب واساور
واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة فان
كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا بخلاف
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون

قوله او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل
في الضرورة واليه اشار الشارح بقوله اي يجوز صرفه اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين عليه والجواز هنا سلب الامتناع والوجوب لانه جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع
ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف قوله امرهم اسم فاعل من اعلم اي ما لزم يقال امرهم اي الان عندهم اي عند
العرب سواء كان في النثر كما في قوله تع انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قراءة
او في الشعر كما في قوله اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان
اختلفنا اسما وفعلا وفي الحاشية ولا اعتبار السجع من محسنات الكلام ومثل معناه في الشيء مرادا به اللغة
امرني وروي ان بعض البلغاء قال للكاتبة اكتب يا جار فان الركب قد جاروا بضم الراء في يا جار فقال الكاتب يا سيدي
الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه سح قوله الا عند الضرورة ولم يمثل الا للضرورة
لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل
ولما كان امر التناسب ابعد مما يظن لان غير المنصرف اصل فكلي فانصرافه بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له واوقع
كلامه بقوله سلاسلا واغلالا سح قوله يكتبه اعني بالمنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة
واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد وانما صرفه لسلاسلا واغلالا امثال الجموع سح قوله للتناسب اي للتناسب
غير المنصرف والالحاق الانسب ان يقول المص مثل سلاسلا فقط سح ولما فرغ من بيان زواله اراد ان يبين السبب
الذي يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة
الى ما يسمع في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف قوله مكررة ان حقيقة او حكما يشير
الى ان الخبر متعدد بالعطف والى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيره وهو اولى فيكون اولا اجمالا ثم تفصيلا سح قوله منهما
اي من تلك العلتين لقوتهما وكمالهما حيث اثرت تاثير العلتين لما سبق ان الشيء اذا قوي يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء
قوله الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسيأتي تفسير صيغة الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان
الجمع مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه
نهاية الجمع التكثير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيوقف ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشار الشارح
بقوله البالغ الى صيغة الجموع سح قوله كاكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وهذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكرر فيه
الجمعية حقيقة وهو في اللغة الحرص يقال فلان كلب اي حريص وتسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب
واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة جمع النساء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوان
والاخرى من الجمادات واناعيم وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتين النوق والغنم وهو الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل
وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيره حيث يؤكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه
ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم
يمثل له من الجمادات لقلة واكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لانه يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه
لما وازن ما يتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة لان الجموع الموافق لهما اي للجموع التي تكرر فيها الجمعية
حقيقة في عدد الحروف الاوائل كمساجد جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب ومصابيح جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال
ومفعل كمقراض ومفتاح ومجلس ومخرج وهو موازن لاناعيم في الاشياء المذكورة فلما تشابه هذا الجمع الجموع التي تكرر
فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا سح

الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن
صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست
صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن الصيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن صيغته الاصلية فان الظاهر ان مثل قوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على قسي وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنها وقال بعض الشارحين قد جوز
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل

عن سایر العلل اعنی کل ما عداه بحیث حصل بتعریفه هکذا هذا

لا باس بکونه اعم منه فح لا حاجة فی تصحیح هذا التعریف الی

ارتکاب تلك التکلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غیر منصرف ولم یجدوا فیها

سببا ظاهرا غیر الوصفیة او العلمیة احتاجوا الی اعتبار سبب اخر

ولما لم یصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فیها الا انهم تنبهوا

للعدل فیما عدا عمر عن هذه الامثلة فجعلوه غیر منصرف للعدل

وسبب اخر ولا بد فی اعتبار العدل من امرین احدهما وجود

اصل للاسم المعدول وثانیهما اعتبار اخراجه من ذلك الاصل

اذ لا تتحقق الفرعیة بدون اعتبار ذلك الاخراج ففی بعض تلك

الامثلة یوجد دلیل غیر منع الصرف علی وجود الاصل المعدول

عنه فوجوده محقق بلا شك وفی بعضها لا دلیل غیر منع الصرف

فیفرض له اصل لیتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسم

العدل الی التحقیقی والتقدیری انما هو باعتبار کون ذلك

الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن

ذلك الاصل لیتحقق العدل فلا دلیل علیه الا منع الصرف فعلی

هذا قوله تحقیقا معناه خروجا کاینا عن اصل محقق یدل علیه

دلیل غیر منع الصرف کثلث ومثلث والدلیل علی اصلهما

ان فی معناهما دون لفظهما والاصل انه اذا کان المعنی مکررا

یکون

والعدد وفي ثنى ومثلث بعد كون ثلثة ثلثة وصفا بالتركيب فيكون الوصفية لازمة في ثنى ومثلث

يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وتكرارا كذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والبث في منع صرف ثلاث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام ... الآخر وقال بعضهم معدول عما ذكر معه من

قوله ايضا مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعنى والالفاظ قوالب
لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره
قوله ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان
صح ان يقع حالا على حقيقة حالا عند المصنف اي مفصلا بهذا التفصيل
فلما كان العبارة عن الحال بكلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ
الواحد عليهما جميعا محرم
قوله فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وقد عدل ثلث ومثلث عن هذا
الاصل تخفيفا في اللفظ لان ثلث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد في
الرضي وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة لمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي
اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الا
طراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء فلما وجد ثلث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه محرم
قوله الى رباع ومربع فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية كحكم
المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
قوله صارت الوصفية اصلية في ثلث لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلث ولا يقال جاءني
رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغاير وصفا محرم

والمعدولة ثنى ومثلث بعد كون ثلثة ثلثة وصفا بالتركيب فيكون الوصفية لازمة في ثنى ومثلث

يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وتكرارا كذا الحال في احاد وموحد
وثنا ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
له واخر جمع اخرى مونث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من
اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب
التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وتيم
تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل

ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ ومن هذا اي من
عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الانصراف غير موجود تبين الفرق
لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو القياس الاصل باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو
عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس
صح

قوله مقدر مفروض فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصف بقوله مفروض
محرم

قوله لما وجد غير منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون
غير منصرف الا بوجود السببين فيه او سبب مكرر والحال انه لم يوجد
صح

فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماء وفي اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع
الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما
كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اقلا على انياب واقواس
فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم مخالفتها
الشذوذ فاين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين
الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كاينا عن اصل مقدر
مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر
وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية فاعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل
باب قطام المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال
علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم
اعتبروا العدل في هذا الباب على ذوات الراء في الاعلام
المونثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيهما الا سببان العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل
سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها

فما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتيا
ليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قد
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فا
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي بحسب الاستعمال لا اصلي بحسب
اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الا[صل]

قوله لا لتحصيل سبب منع الصرف لانه سبب حاصل
سواء اعتبر العدل اولا والى ما لا يمكن تحصيله

قوله بل جعلوها غير منصرفة لان الاسم اصل في الاعراب
والمشابهة بالمبني اذا كانت ضعيفة لم تؤثر في
منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى محرم

قوله فما عداها عليها اي حمل فعال التي لم تكن ذات الراء على
فعال التي كانت ذات الراء لان هذا الباب عندهم معرب
فكان في باب قطام ثلثة اقوال في قول مبني لمشابهته لفعال
التي بمعنى الفعل كنزال بمعنى انزل عدلا ووزنا ولم يكن مما
نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي
فلا حاجة فيه الى العدل وفي قول ان كان ذات الراء فهو مبني
على ما مر وان لم يكن ذات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية و
التانيث المعنوي فاعتبر فيه العدل وانما لم يحتج اليه للحمل
على نظائره من ذوات الراء لا لتحصيل سبب منع الصرف
محرم

قوله التي هي الحمرة في اخر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه
باخذ التانيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض اناملـ[ـه]
محرم افندي

قوله بنسوة بكسر النون وضمها والنساء والنسوان جمع امراة لا من
لفظها وتصغير نسوة نُسَيوة محرم افندي
قوله على النسوة في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها
وبيّن به ما هو المراد منها كما ان الصفة تبيّن ما هو المراد من
الموصوف محرم افندي قوله التي من قبيل المعدودات وصف بها
دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات المعقول توهم
اشعارها بعد لان العاد لا يكون معدودا محرم افندي
قوله بالاربعية لكون الاربع دالة على ان الشيء يكون عادا
على معنى في متنوعه وهو الاربعية محرم افندي

قوله الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة
مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف
يقوم بالواصف والصفة بالموصوف محرم افندي

قوله بحسب الوضع وسواء بقيت على الوصفية مثل احمر او جعلت
اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كالاسود والارقم محرم آغ[ا]

قوله لذات ما والفظة ما صفة لذات اي ما وضع لذات من الذوات
ولذا قيل لذات مبهمة محرم افندي

قوله بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه
للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرضه له الوصفية بالاستعمال
محرم افندي
قوله لا وصفي اصلي بحسب الوضع
لما عرفت ان وضعه لم يكن الا اسما
فاذا استعمل وصفا يكون ذلك
الوصف فيه عارضا محرم افندي

الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سوابق على الوصفية الاصلية او
زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية
السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل
الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى
اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اخيل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

الاجدل

قوله ان ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام
الحرف الرابع كما في التانيث المعنوي واما عند سيبويه و
الكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ذاك منصرف
عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان
الثلاثي ليس منه محرم افندي

قوله امر معنوي وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب
وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف
محرم افندي

قوله فيما سبق اي بيانه لشرط التانيث المعنوي حيث جعل
غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما
بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط
فلم لم تعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نوح غير منصرف او يجعل هند
منصرف كما ذهب اليه العلامة الزمخشري قلنا محرم

فان قلت ما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعرف
احوال الاسماء الماضية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل
في العجمة النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي محرم افندي

قوله وشتر وفي الرضي وبحث ان يقال ان امتناع عدم
الصرف لاجل تاء ويلة بالبقعة والقلعة الا ان تقول
انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر
لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه
اسم ابي نوح عليه السلام والمص لم يحكم بعجمته حصرا
ولم يعتبر تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا يناسب
في المقال ولانه يصلح مثالا لما مثله وان كان فيه
التانيث ايضا محرم افندي

قوله وهذا اي انصراف نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني اختيار
المص وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن
الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف
كما في التانيث المعنوي محرم افندي

قوله مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما قرر ان الاسم اذا كانت
ثلثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف
محرم

قوله وان لا يعتبر معه ولذا قال المص فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل
فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق
بين التانيث المعنوي والعجمة عنده محرم افندي

قوله سببين اخرين هما التانيث المعنوي وشرطها العلمية هذا
من باب التغليب كالقمرين او من باب حذف المضاف اي لتقوية
احد السببين محرم

قوله لئلا يقاوم الاخرى لان الاسم اذا كان ثلثيا يكون خفيفا واذا كان
اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين
عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضي التخفيف باسقاط
الجر والتنوين منه فيجعل غير منصرف محرم افندي

قوله وانما خص للتفريع اي وانما بين المص فائدة الشرط الثاني ولم
يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية
في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا التنبيه محرم افندي

قوله كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم
وكذا ما يتفرع على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقيل صح تفرع
الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وعدم فرع المخالف
الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف
كما قيل محرم افندي

الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على غير
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيلان وجه منع الصرف في مثل
الا سيما عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا
ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة
على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير
التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان

قوله لخفتها يعني وان وجد فيهما سببان والعجمة الا انه لما لم يوجد
فيهما الشرط الذي يوجب تاثير العجمة وهي تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف محرم

قوله من ولد اسماعيل والولد جاء كقرس وقفل مفردا وجمعا
واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن عليهما السلام الذين
هما وضعا لسان العرب فكان اسماعيل ابا للعرب لانه الاصل
في الاوضع محرم

قوله
حرفان اولهما مكسور اما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب
وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد محرم

قوله تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم
مقام السببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر

محرم
قوله فقد تم فصلح لان يكون سببا يقوم مقام السببين
لان الجمع لما كان عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة
لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام
السببين لكن اما اذا انتهى التكسير المغير فقد
تم الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما

محرم
قوله والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق
بينهما ان اطلاق الهاء عليها [illegible] في الاول على حقيقة
باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على
مجازية باعتبار الاولية محرم

قوله تقدر مصدر من باب دخل
وهو الضعف فلا تقوى اي تقوم
مقام السببين لاستيلاء على
مذهب من قال ان قيامه مقا
مهما لكونه لا نظير له في الآحاد
محرم

قوله على زنة المفرداة في الرجح انما الشرط
في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا
عن ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من
وزن المفرد نحو كراهية وطواعية و
علانية فتنكسر من قوة جمعية فلا تقوى
ان تقوم مقام السببين اي هنا كلامه
محرم

قوله نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلدة كانصاري وفرائضي
منسوب الى الانصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني
علم لعلم يبين الميراث فانه اي مدائني او مدائن من محض لما مثلنا
ان الثاني علم بلدة والاول منسوب اليها محرم

قوله لان سيبويه قرنه معه يعني ذكر هودا قرينا مع نوح
لان الشيخ حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فعلم منه انه جعله من عداد نوح دون شعيب

محرم
قوله منتهى الجموع التي هي جموع التكسير والمنتهى مصدر
ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي الصيغة التي
كانت نهاية الجموع المكسرة محرم

قوله مرة اخرى نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى
تكسيره كاساور واناعيم او لا كذلك فتنتهي ايضا مثل مساجد
ومصابيح محرم

قوله جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة
وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون والف وتاء محرم

قوله على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامى وصواحب غير
منصرف فانه اذا قيل ايامى وصواحب يكون غير منصرف واذا
قيل ايامون وصواحبات يكون منصرفا الشرط في الاول لا الثاني
لوجوده
واما فارحيبة منتهى الجموع وفي مثل شرطه منتهى الجموع ليشمل جمع الجمع
الحقيقي كاكالب جمع اكلب جمع كلب والتعذيري كافاضحات لا جمع
لا فصل

قوله بغير هاء ايا للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء
بل لا ايجاء كما في قولك كنت بغير مال اي بلا مال وايا خبر بعد
خبر او صفة لقوله صيغة او حال منها محرم

قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع
على فواعل بل على فواعلين بالواو والنون او بالياء
والنون والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
بين سرع قال الازهري قوله بعض فارهين اي حاذقين
والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد
السير محرم

قوله فلا حاجة جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف
لا ان يخرج نحو مدائني من شرط بان يقيد ولا يا النسبة
كما اخرج فرازنة منه يقيد بغير هاء فاجاب بقوله ولا حاجة
محرم

العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفا شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تا التانيث قايم مقامها فقدم وهو مونث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شي مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث سماعي معنوي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث
بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التا المقدر كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التا
لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع

بحث المعرفة

الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط
تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان تكون اليا مصدرية او منسوبة
الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون اليا
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما
وضعه غير العرب وكتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او
حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به
احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا

بحث العجمة

لمنع الصرف فعلى هذا لو سُمّي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته

في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او

الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد

السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف

نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان

العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع

سكون الاوسط واما التأنيث فان له علامة مقدرة تظهر

في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون

الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق

انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما

ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها باستقلال

وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفها لوجود

الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم

الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه

التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم

انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم

ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم

السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود

لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من

ولد اسماعيل عليه السلام ومن كان قبل ذلك فليس بعرب

وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب

قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة

منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها

الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن

وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت

صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا

فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا

يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع

ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما

اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فنحو

بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد بالهاء

تاء التأنيث باعتبار ما تؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو

فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت

مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على وزن

كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة

جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدايني فانه مفرد

ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ
آخر بخلاف نحو فرازنه فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع
صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثاله مما هو على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في
الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه
الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان
الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤنث والا لكان

بعد

بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس للضبع
مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص رحمه الله في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع
اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا
في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنع
صرفه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في
التفصي عنه انه اسم جنس عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في
الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية
او حكمية فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة

فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم جنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع محرم

سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو
اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم
يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع لنحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا
اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة
النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار

جواري

قوله كالجواري والدواعي فيه نشر على ترتيب اللف لان الجواري اسم فاعل
جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون
والمكسر منه جوار كروام واذا عرف باللام تعاد الياء نحو الجواري والدواعي
ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا فهو داع مثل غاز والجمع الصحيح منه
داعون مثل غازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرف باللام تعاد الواو
فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي

قوله لان الاسم غير منصرف متعلق بالجزء لا علة لعدمه فلا اشكال اي اذا كان الياء
في نحو جواري متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع
في حالة النصب لكون الاسم غير منصرف محمد افندي

قوله منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال
لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب بلا شرط

قوله بعد تمامها لان السبب منع الصرف وهو مشابهة بالفعل ضعيف محرم
لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا
تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بوصف الكلمة متاخر عما يتعلق بالذات
كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا محرم

فلا اشكال بالنقض به اي بسراويل على قاعدة الجمع يعني اذا
استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما يرد
اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه
فاذا صرف وهو الاصل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع محرم

جواري" بالضم والتنوين بناً على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم
يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اسقط تنوين الصرف عوّض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالاتفاق
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبنا هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم وقع فيه اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة

بحث التركيب

فدية وبناء هذه اللغة وارد على تقدم منع الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه
في الاخر استدعى لمنع الصرف في الوقوع في الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون في الآخر فتقدم
منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على النافي محرم

واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين شرطه

العلمية لما من من الزوال لحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف

او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف

ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل

العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو

تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت

من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من

احكام المعربات فان قلت كان على المصنف رحمه الله ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا الحرف

العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة

عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل

المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها

اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل بعلبك فانه علم لبلدة

مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة

جعلا اسما واحدا من غير ان تقصد بينهما نسبة اضافية او

اسنادية ا ديغرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب

منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان

قوله من الزوائد لان الكلمتين في تدخلان في وضع العلم فيخرج من حذف احدهما

لان العلمية مصونة من الزيادة والنقصان ولولا ها لكان التركيب عرضة الانفكاك

والزوال وما مر ان العلم وضع ثانيا والكلمة التي وضع عليها ينبغي ان تكون مصونة لا

بقبيل الزوال والعروض محرم

قوله تأبط شرا وشاب قرناها وذرى حبا تأبط

لقب ثابت ابن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ

سيفا تحت ابطه لانه معنى تأبط شرا اخذه وجعل تحت

ابطه لئلا يراه احد لانه يؤمن عادة من يريد شرا

وخرج لشر اراده فقيل ابن هو فقد اجيب تأبط شرا فلقب بفعله

وشاب قرناها لقب امراة صغيرة تاجها وشاب بيشيب اي ابيض سميت به

لانها كانت كذلك وذرى الحب من ذرى يذرى من باب فرى يفرى بقال ذرى الملح

والحب اي فرقه اسم رجل كان يذرى الحب اي ينثره محرم

قوله من قبيل المبنيات واعلم ان ما ذكره

يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث

المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا

مبني عصام

قوله ان يقول وان لا يكون يعني وجب ان يقول التركيب شرط العلمية وان لا يكون

باضافة ولا باسناد ولا صوت ولا تعدادي حتى يكون قيود خمسة اربعة

منها يكون نفيا وواحد ثبوتا فيكون مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج محرم

قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت

لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن

خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال عصام

مغايرتين ايضا لمغايرتهما الفى التانيث في منع دخول تاء
التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان شبليتهما لمنع الصرف
اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما
لالفى التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في
اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فان الاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا
المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما اولتمنع التا فيتحقق شبههما بالفى
التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفا فعلانة يعني امتناع
دخول تا التانيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالهما
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فتبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اي
ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف

قوله هو القول الثاني قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعيتهما على ما زيدا عليه سببا واحدا لكان كالشمة وبصرى
عند وجه وسبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم ان يكون متلوضا ربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة
والالف والنون المزيدتين وليس كذلك ولان الاشتراط انتفا فعلانة على القول الاول غير ظاهر

قوله لان مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامراة عريانة واعلم
ان الالف لا يكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يجيء مؤنثها فعلى
لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثها
فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجيء
مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء
بتثليث الفاء كما سبق

اوغير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لا تطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب
من شرط انتفا فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانه
ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى
فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بوزن لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل انفال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البنا للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبنا للمفعول فانه على

البنا للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا
بعض النحاة او يكون غير مختص به لكن يكون فى اوله اى اول
وزن الفعل واوله ما كان على وزن الفعل زيادة اى
زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادته اى مثل
زيادة حرف او حرف زايد فى اول الفعل غير قابل للتاء
اى حال كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل غير
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار
الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان تجئ التاء
فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم
امتنع اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء احمر عن الصرف لو
الزيادة المذكورة مع قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء
لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة
اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة فى منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما لجامع الفى التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف
لا ما ثر فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بالواحد من الجماعة

المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر
حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية
لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه
وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اي لم تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر واخر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر
في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين
مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر اي غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذا انتفاء السبب الآخر المشروط بالعلمية من

حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من
صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم تشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور
وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف
نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله

ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق

لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل

اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى

الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية

اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره للوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع

من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية

الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين

قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث

على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل

اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود

وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية

لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود

اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما

شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها

في احمر بعد تنكيره لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش

فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية

اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله اكبر من كل شيء لا ما استعمل باللام والاضافة ... فانه منصرف ... لضعف ... الوصفية فيه لانه اذا جعل مجردا عن معنى ... الاسمية الذي لا وصفية فيه ...

قوله فلا اشكال بالنقض علي قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال على هذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه موازن مفرد الا يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالندرة عبد الغفور

قوله بالنقض به على قاعدة وفيه ما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية اوانه لا انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن الاشكال عصام

بالتنكير والزايل لم يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا بالعلمية
لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص رحمه الله بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حاتم لم يلزم اجتماع المتضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في
حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي

جوارٍ بعد الاعلال غير منصرف كما انه قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء
موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف
قد اوعن حركتها هذا التنوين يعني الذي هو حاصل في اللفظ اما التعويض عن الياء واما
فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى
عن الحركة فلمناسبة العروض يعني ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين تعرض للآخر
فسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم
بحذفها جواري ثم جواي بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة
ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية واما ابدال التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع
الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وهو الحق قول سيبويه بانه
اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا بحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف
لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظه بكونه منقوصا وممنوعا بالفرعية
فعوض التنوين من الياء الخ
انتهى كلامه
محرم افندي

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه والا ضافة
اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا وتقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على
الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والا ضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالا[صالة]
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا
كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان

قوله باب المرفوعات
يجوز قراءته بالسكون بان لا يكون له محل من الاعراب لتجرده عن العامل وبالرفع بان يكون خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف
اي هذا باب المرفوعات ... المقام كما لا يخفى عصمه الله

قوله جماعة من هذا الجنس يعني يسمى حضاجر واحد من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذي كان يعطى لكل واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك محرم

قوله الى اعتبار الجمعية الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمنع من الصرف بسببهما محرم

قوله هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع محرم افندى

قوله هي انثى الضبعان فيكون في علما للمؤنث المعنوي كزينب والضبعان بالكسر على وزن عثمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع صرفه التأنيث المعنوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف محرم

علم الجنس ما وضع لشيء بعينه ذهنا كاسامة فانه موضوع للمعهود في الذهن اي موضوع لمفهوم معهود في الذهن وهو الحيوان المفترس سيد شريف

اسم جنس وهو الذي وضع لكل فرد على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه شرح عصام

ولما فرغ من بيان غير المنصرف شرع في بيان محل الاعراب

لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القو

انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا

المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع

مطرد اصفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من

الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية

لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي

علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد

باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا

او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع

المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مذكور في شروح

احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي

من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه

لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية

التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا او قيل

اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في

المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه

بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه

قوله او في الاصل يعني تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باعتبار ما كان
حيث لم ينقل الى شيء الى حال وجر وانا يعم او منقولا في التسمية اشارة الى ان
النقل لا يضره محرره

قوله لان في الاصل لانه ليس بجمع في اصل الوضع بل مفرد محض
وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا بد منه
بدون السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا محرره

قوله اي على ما يوازنه فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف
الى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدر اي يوازن سراويل وبث
ركة في الوزن محرره

قوله من حيث الوزن ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان
الاطلاق على سبيل البدل فكما ان في حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه
ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه
بالشيء يأخذ حكم مشابهه محرره

قوله فبناء هذا الجواب ذكر على ما ورد في بعض الشروح من انه
يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازنة
كما في الوافية على ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون
عشرة بناء على هذا الجواب محرره

لم يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او
حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبني ان ضربت زيدا أُسْنِدَ
اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرور
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيدٌ في زيد يضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر
عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى

هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص
واما على مذهب من يجعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قايم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي مما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع أن يَلِيَ الفعل المسند
اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على
ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم
الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر * جزى ربه عني عدي ابن حاتم *
* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم
ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه

الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره
في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ
لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له و
اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب زيد عمرا الا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد الا عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية

زيد

زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في قال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقدم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا
عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وايضا هو خلاف
المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد

او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال تو
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعين المحذوف جوازا اي حذفا جايزا في مثل
زيد اي فيما كان جوابا لسوال محقق لمن قال من قام سايلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اي
قام زيد ويجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم

فاعله

فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السايل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي
السايلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة
دالة على تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين
استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجار
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه

مغن قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتدا لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من
الفعل وقد يحذف فان اي الفعل والفاعل معا دون
الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم
قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما
قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قايم
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية واذا
تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير
الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل
مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا
واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا
يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصلح ان يكون مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما

في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته ومراد المصنف رحمه الله بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل
ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت

وانما قال الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول

زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضا
مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضا وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ولهذا لم يورد مثالا
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا او اكرمني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني

لسبقه

لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب
المختار الاكثر استعماله اضمرت الفاعل في الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على
وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شي مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضا الاول الفاعل خلافا
للفرا فانه عنده لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضا
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي

عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة
تاخيرا لناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو ورواية المتن غير مشهور عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو
اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ المقدم رتبة كما
تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما
هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل

الا

الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما
دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
افصح الشعراء * ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم
اطلب قليل من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم
يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بالتساوي اي
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس

كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع

لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل

من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفا كفاية

قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو

يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزا او معطوفا على احدهما

منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول

لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز كما يدل عليه

البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك

المجد الموثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى

معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصل

الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول

فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله من الفاعل

ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة

اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف

فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول

لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول

مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه

وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملة فعلا ان تغير

صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل اي المضارع

المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويستفعل وغيرهما

من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول

الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول

اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لازم

كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما

بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو

اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل

باب اعلمت اذ حكمه المفعول الثاني من باب علمت في كونه

مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية

فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع

اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من

المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني و

الثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل

اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز

اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل

الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف

ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به تعين في الكلام مع

غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي

لان المفعول الثالث خبر المفعول الثاني

كما ان المفعول الثاني من باب علمت خبر

للمفعول الاول

المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ
لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم
يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي
جميع ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل
من المفعول الثاني لما فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع
جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما
عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد
عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة

المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل
واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل ومار من وعن سيبويه جواز الابتداء بها من
غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن
فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو جعل فاعلا لكونه
كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز
به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد

الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى
نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها
ح خبر ليس الا اذ الامر ان كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا
مقدما عليه فههنا ثلث صور احداها اقايمان الزيدان
وتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقايم الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب
في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع الاسناد به واحترز به
عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني

من

من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او تجعل
الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في
المبتدا والخبر هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او ليسند اليه شي فمعنى الابتدا عامل في
المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في
الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا
اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على
الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب

المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشمه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل

قوله تخصص بالصفة المقدرة او بكونه تنوينه للتعظيم او لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل غاية البيان

فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب

ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد
يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل فوضع
المظهر موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة ولو في الخبر تفسيرا للمبتدا
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام
قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه
ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما
وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا
ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه

الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا
التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي
على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه
حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا يشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام
ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض
النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدا المتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا
قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل
غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل
منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له
اي للمبتدا احتراز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه
زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي
تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول
فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا

بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل
اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس
بجملة صورة سوا كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما
له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به
عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا
له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدا بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب
المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها
اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق
الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قايم فقدمه
نقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان
مراد المصنف رحمه الله بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان

التعدد بالعاطف لاخفا فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في
غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا
يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط
في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في
الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان
يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول

المذكور

المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله
درهم اما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقو
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من
الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء على خبره مانعان عن دخول الفاء عليه لان
صحة دخول الفاء عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها
لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية نحو
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان

قيل فيه الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق إنّ بهما
هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكر مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الشعرآ
الفصحا فما يدل على عدم منع إنّ المكسورة عن دخول الفاء
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع أنّ المفتوحة ولكنّ عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شي فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما
يقضي فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اي حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شي بالاشارة والحكم عليه بالهلالية

ليتوجه

ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جايزا لقيام
قرينة من غير اقامة شي مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان تكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد
مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في
تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف رحمه الله اولها
المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد
موجود لان لولا لامتناع الشي لوجود غيره فتدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر
بالعلما يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفرا لولا هي الرافعة

٧ يزلك بهوى يجب

للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او
بتاويله منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل
ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا
كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو
زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في
الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قايما
اذا اردت الحال عن المفعول به وضربي زيدا يلابسني قايما
اذا كان عن الفاعل في المعنى او لحيتهما تقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قايما ونحو
حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قايما
زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا

اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما
حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما
وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
شي بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان
الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي
ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا
يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي ثاني المرفوعات خبر
ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي

انَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا
بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيُ عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لابراز اثرها
فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه انَّ بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف وبلزم منه استدراك قوله
بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قايم في ان زيدا قايم
فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء
اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا
وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرايطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان
يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه
يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي
لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في
معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر
لا الكاينة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي
القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر

هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في
الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما
هو الظ فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به ليلا يلزم الكذ
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا منه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالمو
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اي انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء
ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما

عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل
ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان
لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتدا كما كانا قبل دخو
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي
عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس
لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما
فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا
يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم تكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او
مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما
ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة شرح عبد الغفور

نحو رايت زيداً ومسلماتٍ واباكَ ومسلمَينَ ومُسلِمِينَ فمنه اي

من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق

سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء

او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه

لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليه الا بعد تقييدها بواحدة

منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول

المطلق اسم ما فعله فاعل فعلٍ والمراد بفعل الفاعل اياه

قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً

اياه فلا يرد عليه مثل مات موتاً وحسُن حسانةً وشرف شرفاً

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول

المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكوراً

صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة كما اذا كان

مذكوراً بعينه نحو ضربته ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو

فضربَ الرقاب او اسماً فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج

به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع

على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل

كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به

ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل

تاديباً في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان مما فعله فاعل

فعل

فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج

به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين

احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها

فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما

كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار

الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا

ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو

مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه

بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جمعاً

ومنعاً ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه

زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه

وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوساً للتاكيد وجِلسة

بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد

لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على

التثنية والجمع مستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين

او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه

اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر

الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايراً

فالعلاقة المصدرية الاسم التفضيل انما من قبيل اطلاق
اسم المصدر على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف
اليه على المضاف فالعلاقة جزئية بينهما لان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف

للفظ بفعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اي فبحدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر تية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ور
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا
لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي
شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا فان قيل علمه قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط

كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق مثبتا اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما
سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لم يصح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما
جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا
والى ما يشبه بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا
سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من

المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اي موضع المفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد
الوثاق اما المن او الفداء ففصل ايه سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

بالبلد

بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء
صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول
المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من
حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيد الغير لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالموكد بهذا الاعتبار
مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لينكر ويتقرر
حتى يحسن القابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال مرتبة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي
لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة
متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وردّ الى
الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
الان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

باللام

باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في وحدة
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرة المفعول به لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل
زيد في ضُرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
ومما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا

اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم تكرم ملك
بدا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من
البران تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول
به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان نقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا
ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل

يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
وقصد ندآؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندايه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه
تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي
طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة
لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النايب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه

مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده
مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذاهب كلها يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي بنا
على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور راجع به ولا
ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها
بمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه يا خيرا من زيد
معرفة قبل النداء او بعده وانما يبنى المفرد المعرفة لوقوعه

موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب
الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهي الكاف لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا
يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث به او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف
الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير
يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد

ويا لَلعجب وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا لَلماء ويا لَلدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم
مفعول ليحضر فلينتقم منه وليستريح من الخصومة وكان المتعجب اسم فاعل
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في
قولهم يا لَلماء ويا لَلدواهي محذوف لبس الماء ولا الدواهي مناديا
وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى
عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر
مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف

وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره معدول
عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما لا يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا
عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه
مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل
وبهذا التوقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثاليهما سهل تصور انتفائهما معا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بمنع العبارة اعم
من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها اي بجميعها
مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا

نزلت بالله ولعل جمع داهية وهي بلاء وشدة ومشقة ومصيبة

اي بالالف الاستغاثة

وينصب

فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى
على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها
الرفع نحو يا زيداه وعمراه وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة
معنوية ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة
لفظية او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في
بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصل التوابع الجاري بهذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما
هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص

ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان لذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يعني المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بنا المنادى
عرضي فلشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا للمحل
وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر شهرة ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ
سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما

فيه تقدير حرف الندا بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب ابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في
جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه
والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا
لا يباشرها مثل يا تميم كلكم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجي المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل
واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشر حرف الندا
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره

والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف الندا مقدرا فيه مطلقا
اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين ومضا
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على
الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما
عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع لكن يختار فتحه لكثرة
وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا
به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل

مثلا يا ايها الرجل بتوسطه اي مع هاء التنبيه بين حرف الندا
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل
بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا المزيد
هنالك اما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني وقالوا بنا على قاعدة بجوز اجتماع حرف الندا مع
اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم بسمعها

والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و يا
الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبا شرا لانتفاء
الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة
المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب الثاني

كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع
مضاف او تابع مضاف وتمام البيت • يا تيم تيم عدي لا ابا
لكم • لا يلقينكم في سوأة عمر • البيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقينكم في سوأة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح اليا مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلاميْ واسقاط اليا
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل
يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام
يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب
اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما
اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى يا المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على اليا المغيرة
بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوِ ويا عدوا وقد جاء
شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم بالها في هذه الوجوه

كلما

كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه وغلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
محاورتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما مر في المضاف
الى يا المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت ... اي قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتاء فتحا وكسرا اي
حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة اليا ومكسورة لمناسبة
اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرايه مجرى
المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون اليا فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جايز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة بهذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل
يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي
فقالوا يا ابن اميَ ويا ابن عميَ بفتح اليا وسكونها ويا ابن امِّ
ويا ابن عمِّ بحذف اليا والاكتفا بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن
عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف
الى يا المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء

بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان
من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه فان دعت اليه الضرورة فبالطريق الاولى وهو في
غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي
شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا
كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة
منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه
المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر
اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص

المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي
الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا
يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير وشرطه الرابع احد امرين وجوديين وهو
ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لان العلمية
ناسبة التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما ابقي منه دليل على ما القي ولن يزاد على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع
التا على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال ببقاء نحو ثبة
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التا كلمة اخرى براسها
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا
ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم

شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى اخره اي
فى اخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة
فى انهما زيدتا معا واخيرتا به عن ثمانية ومرجانة فان اليا
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تا التانيث فلم تحذف
منهما الا الاخر كاسما اذا جعلتها فعلا من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا افعا لا لاجمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان فى اخره
حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لانه الغالب
فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التا وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة
قبله مدة اي الف او واو او يا ساكنة حركة ما قبلها من
جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي والحال انما فى اخره حرف صحيح قبله مدة
اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا
يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم ياخذ بهذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة
لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقا الكلمة

فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا اي الحرفان الاخران فى كلا
القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا
حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته
واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل لنا بصلت
على الاسف ويلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان
شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى
خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تا التانيث فى كون كل منهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء الاخير وان كان غير ذلك
المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا
حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ
فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل

فيقال يا حاذُ بالضم لانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي
لانه لما جعل ثموا اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا
جرم قلبت الواو يا وكسر ما قبلها كما في ادْلٍ في ادلو ويا كرى لانه
جعل كَرَوا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة الندا يعني يا خاصة
في المندوب لانه لم يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي
الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحيرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا مما زاد به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم
المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه

في الاعراب والبنا مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ان لا يرد انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي
آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى
حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة وضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب وان اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الها اي الحاق ها بعد المدا
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من القسم المندوب المتفجع
عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه
ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه يجيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة

فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمنين ناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف الندا الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني
به ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف بالندا كيا رجل او
لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو
حذف منه حرف الندا لم يسبق الى الذهن انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
الكلام والحذف ينافيه ونبه على ما سوى هذه من المعارف التي يجوز فيها
حذف الحرف العلم سوا كان مع البدل عن حرف الندا
كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي

يا ايها

يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير
ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فقد شذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف الندا من اسم الجنس في اصبح
ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف الندا من الليل مع
انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف الندا
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرى اي
يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف الندا من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يتصيد بها الكروان يقول
اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ولا يطير
حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك فدا
وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه
ويا حرف ندا اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراة الا يسجدوا بتشديد اللام فانه

ليس هذا من الباب فان أنْ ناصبة للمضارع ادغمت نونها
في لا ام لم ويسجد وافعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى
التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد
ابوك ولا نريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل
ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره
او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي
ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين

الامرين

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد
الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد الاشتغال بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما
يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل
بالمتعلق بالضمير الثلثة ~~و واحد المشتغل بالضمير~~ باقسامه
الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا

حيث بُنيت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان جلس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المجلو
عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت
يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيداً ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار والواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع اعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح
النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب

كأمّا

كأمّا الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان
لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة امّا قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف
ايض وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع
الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل في
مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة
في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجمل
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان ولم ولما ولن من هذه الجملة اذا

ولتحصل التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه صح سعد الله

هي عاملة في المضارع ولم يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما
زيداً ضربته ولا زيداً اضربته ولا عمراً او ان زيداً اضربه الا
نادراً وبعد حرف الاستفهام نحو ازيداً ضربته وانما قال
حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيداً ضربته فانه نحو
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل لانه بمعنى قد في
الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على
المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيداً تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما اختير
في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً والا فلا
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يتعين الرفع
ليعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حالة الرفع مع سواء فيه
كخلقناه

للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و وصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معاً مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبراً وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في
الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا اي
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي قام في زيد قام

فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما اذا الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
به ههنا إنْ ولو فانّ امّا وان كانت من حرف الشرط فحكمها ما
سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلّا والّا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا نحو إنْ زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والّا
زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر
المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل لابس

او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا لابسه الذاهب
به او لابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء او نصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار
فيه وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل
شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة
الفعلية صفة الشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل

المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا ونهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القرآ اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج
عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القرآ على غير المختار فاشار
المص الى ما تحملوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفا فيه مرتبط بمعنى
الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتدا كالجزآء والفا الداخل عليه مرتبطة بالشرط لدلالته
على سببيته للجزآء ومثل هذا الفا لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
او الاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة لبيان الحكم
الموعود والفا عنده ايض للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زايدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي
وان لم تكن الفا بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا فهي

تكون

تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار
النصب باطل باتفاق القرآ على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في
اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او
ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما
في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر اذ تقديره الكلام او معمول اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر
منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير في المحذر
هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف

من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق
مثال للثاني بنوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير
بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيد منه فالصواب ان يقال بتقدير بعّد
واتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد نوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على بعّد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان
حذف حرف الجر من ان وانّ قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وذه مع غير ان وانّ
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وانّ شاذ

فان قلت فلم لم يقدر العاطف قلنا لحذف العاطف ... حذف المعطوف لانه متى قيل ذكر المعطوف و... في الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف ... المحذر منه ... مقامه والاسد لكونه اخصر

كثير

كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول
فيه نحو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسما الزمان والمكان
كلهما فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه
فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا
لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر
فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير

فيه حدث اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر بمعنى الحدث

وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمان
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول بهذا التفسير
بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامها
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وفي هذا
محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل
له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا
يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على

الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في
نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير وجوبا
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول
به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او
معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان
قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان
قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن
الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود

المفعول له

فان

فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له
معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من
غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة
تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد
وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن ليس
والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزاير عنده مفعول
له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او في مع انها غير داخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما
كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقايها في النية

وكان الاصل ابقاءهما في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائهما في النية

الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفهما من اللفظ ولهذا

قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير

اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا

احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به

اي المتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو

جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود

بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب

والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان

وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب

جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له

اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان

زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له

في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط

هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر ويتعلق بالفعل

بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل

مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع

الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه اي الى قوله معه

المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله لكون الالف واللام في

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتبر الفاعل والمفعول معه الذي

بعض النحاة هذا اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب

وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في

قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي

ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من

قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم

يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة

لان تعين للزوم ظرفيته لم يقام مقام الفاعل فعلى هذا

يكون معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما

لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول

المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء

معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو

لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك

المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك

وزيدا درهم وسواء كان ذلك لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين

او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد

بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان

واحدٍ نحو سرت وزيدا او مكانٍ واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانهما لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في
المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي
فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل
اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم
يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لم يحمل على عمل
العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد
وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع

حال منتقلة — حال مؤكدة — حال موطئة — حال مترادفة — حال دائمة — حال متداخلة — ومقدرة

وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا مفعول معه
لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه متوسط

العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل
في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع و
معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها فهو ما يبين هيئة الفاعل او
المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظيا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل

اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى
الفاعل او المفعول به ولذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه
الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان
تقول بل اتبع ابراهيم مقام بل ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام
ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم
يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هولاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف
اليه جزء فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله بالقطع
باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول

الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قايما
مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية
زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قايما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في
الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد
قايما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من
من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير وانبه وبصير زيد به
مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهي
معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار
قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وفي الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفا
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة

نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما
مر وكالنداء والتمني والترجي والتنبيه في نحو يا زيد قايما وليتك
عندنا مقيما ولعله في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي
شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض
وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة بتة
في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال معرفة في
فيه نكرة موصوفة نحو جاني رجل من بني تميم فارسا او معنيه
غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او نعمه الا نقضا
للنفي نحو ما جاني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع
الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى

يقال

يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبية عن تخلف في بعض الموا
د تنافي الشرطية ويحتاج ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للما بالدخال والدخال هو ان
يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
بها هنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص
مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي

في التقديم نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة

فان كان صاحبها نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى الحال

التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل راكبا

او زيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص

النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة

في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر

المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا

مثل زيد قايما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما

قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل

مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل

في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم

على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا

كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز

اصلا نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط

تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار فاما مع تاخير

المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما

زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان

يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من

معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي

لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن

الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا

في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال

الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك

لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة

او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال

عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب جارية زيد

وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه

لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا

بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها

عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال

على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما

ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر

والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف

فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل كافة حالا عن الكاف والتا للمبالغة وبعضهم يجعلها

صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا

كالكاذبة والباقية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من
غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما
فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر والر
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا
صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة و
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا
من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا
بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان

مفضل

مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا ان
يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا او ذهب بعضهم
الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن
يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم
بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما
كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان
تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب و

وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو
وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما
في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتدا فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى
في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة
الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما

خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل
بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او وقوعه عليه نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله
تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعل جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال
لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع في السفر والمتهيئ
له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل
عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت
الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت حصل لي
منها على يقين او اثبتها اكد لك عطوفا قال صاحب المفتاح احق
التقديرات عندي ان يقدر يجيء عطوفا وشرطها اي شرط يكون
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الجملة
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

بحث التمييز

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن

البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن
شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى
الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته
او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع
له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من
ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر
اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف

البدل

مِنَ فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما و الا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير

العدد

٧٧

العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا ينصب معها

لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز

وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا

وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير

فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف

رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد

فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد

ان يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء

نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان

يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد

بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية

ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد

الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا

ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية

او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التي

للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة

اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط

التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض

وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا

سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان

يكون

يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في

نون الجمع نحو عشرين درهما اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز

نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه

فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم

مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا

او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة

الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد

وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كان يرفع

الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار

اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو

خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى

تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر

استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب

التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه

المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن

ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف

النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال

عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لما عبر في جملة اي
نسبة كاينة في جملة او ماضاهاها اي ماشابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه و لمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب
المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالثاني
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما
ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب
عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض
غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة
عطف على قوله في جملة او ماضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا

قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما وكان دره مضافا الى ضمير
مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو دره
زيد عن نسبة في جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبت
من زيد فارسا شيخ رضي

وتركه لانه اظهر التمييزات ولم خفائه وابا وابوة ودارا وعلما
اورد من الامثلة على ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره
فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا
لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا
عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فهي التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما صفة يصح جعله لما انتصب
عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه وذلك بحسب القراين
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا

اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصًا في المنتصب عنه اسمًا يصح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة
ودارا وعلما فان هذه الاسما ليست نصًّا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدر
اعني الشي المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز
ان يكون لما انتصب عنه سوا كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز واثنينيته وجمعيته
سوا كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء ولمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
وطاب زيد آبا اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقدير
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد اثنينيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لم تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا
يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يوتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا
ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها

النوعية

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل
لله دره فارسا او ما في حكمها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بان يكون
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من
قائل يويد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح

حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اي واصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه ايضا
من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها
او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفا
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في

المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و
متمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في
تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه
الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير
المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاني
احد الا زيدا او اجزاء مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاني القوم الا
زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاني الا زيدا اي ما جاني
احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو
جاني القوم الا زيد وما جاني القوم لكن زيدا جا والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاني القوم الا حمارا وهو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج فلهذا المعرفة على حدة
ذكر ما اي قصد اللاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى ليلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا

نهي ولا استفهام نحو جاني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما
سيجي ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لنخرج
نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا في كونه
منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا
وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل المقدم بتوسط
الا لانه شي يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ لها
الى ما ينسب اليه احدهما وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاني الا زيدا القوم وما جاني الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد
الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات

وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا
حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله عز وجل لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من
رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاني القوم عدا زيدا او بعد خلا من
خلا يخلو خلوا نحو جاني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن
معنى جاوز وتحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه ولزوم
هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثنا ليكون
ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل

منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاني القوم
عدا او خلا مجيهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا
وما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما
خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو
جاني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو مجيهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
جاوا خاليا بعضهم او مجيهم من زيد او مجاوزا بعضهم او
مجيهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا
لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاني
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجي اهلك لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة

الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقا وهذا التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه
لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا
يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان سايرا
ادوات الاستثناء مثل عدا او خلا وغيرهما فى كلام غير
موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا
لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق

الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل فى هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي
بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ
له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني
الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا
ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد منه
البعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم
ولا بقرا اي او قعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
وان لم يرد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
فاينما يابى ذلك وللقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
العموم فى الموجب فى بعض الصور فربما انتقض على
عموم المستثنى منه

لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هنالك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات اليوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل ما
ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت لم يضربني احد الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب

الاستثناء

٨٥

استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لم يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا
عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دايم على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او
المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل
مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل
لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل
انتفى على لفظه ومثل ما زيد شيا الا شي لا يعبا به اي لا

يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه
وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو
صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد
فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها
الا عمرا بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير
لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا
الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير وما
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ المراد بكلا زيد
البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله رايت احد
المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التكرار وبطريق

الاستثناء

كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الا ثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في
هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على
انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا
فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد
فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي
اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن
ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا
قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير

وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقع بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافقها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى

منه

منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم والرهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو قوله على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني ماية رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان

ذلك نادر لم يلتفت المصنف اليه فی بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اي فی السما والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا فی الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثنا لعدم دخول الله فی
الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفی الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثنا وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته
تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله فيجب ان لا تتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على
غير فی غيره اي فی غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا
قال يجوز فی قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد
صفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقوله • وكل اخ مفارقه
اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان • فالفرقدان صفة لكل
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال فرقدين بالنصب

وحمل

وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال فی البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بنا
على ظرفيتهما لانك اذا قلت جا القوم سوى او سوا زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا الغير متمسكين
بقول الشاعر • ولم يبق سوى العدوان • دناهم كما دانوا •
وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
استنكارا لرفعه فيقولون جاني سواك وفی الدار سواك
ومثل هذا فی استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله عز وجل لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
وسيعرفها فی قسم الفعل ان شا الله هو المسند بعد دخولها اي
دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزا الخبر المقدم على تقررها لا يكون

بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق
على يضرب وقايم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي
امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه
وشرايطه على ما سبق فى بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان
هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح
للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هنالك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي
عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز فى مثلها اي فى مثل هذه الصورة وهي ان

بحث

٨٩

بحث بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان فى عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان فى
عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة
كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم
وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر
اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا بمثل ابوه فى ان

زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من
المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح واما ما هو مرفوع فقليل سيما
لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في
حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة
مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان ... ان

اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان
ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين لك لا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى لا ارجل في الدار لا من
رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا وحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة يرجح جانب
الاسمية فيصير الكلم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند
اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام
رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر

لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل
والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا
التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن
لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير
تكرير فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف او بتاويله بفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل فيصل لها
ويقوى هذا التاويل ابا حسين بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب
اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة
عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة موجود
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا

الاول

الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثالث
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته الاعراب و
يجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة و
الثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل ههنا ولا دخل فيه لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت

الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندك
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل
ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
قال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان لو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا و
لذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه
نون بضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني رجل لا نعت اسمها
المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفت
للنعت اي لا الثاني فما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف
كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او

صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة لا تبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كان المبني
وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعها في الاعراب
دون البناء رفعا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله
القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل و

قوله لا يجوز فيه البناء كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء و هو
ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد و التنكير و الاولى و هذا لم يوجد هنهنا
للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا عرفهم لما سبق وان جاز في النعت في النداء
نحو يا زيد و عمرو لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان معه في حكمه كما في النعت
وههنا لم يله و لم يكن في حكمه مع ان الاصل
هو الاعراب لفظا ومعنى اما الاول فلوجود حرف العطف واما الثاني فللمغايرة

يجعل منصوبا و بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل باتحاد العامل صورة
لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي تزاد فيه لا
كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر لا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا و
بسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد كلم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة وجرى على ذلك
الاسم لاحكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
والجار مع المجرور خبرا لهما وقد جاء على قلة لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي
للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله و

لاغلا

لاغلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل
معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان
بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
المثنى انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا
غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس

مطلب فوائد

الاب او الغلام بين له لا نفي الوجد عن ابيه المعلوم او غلامه
المعلوم من خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده
لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد
دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبر ما ولا لهما وجعل اسمهما وخبرها
وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمها وخبرهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو
في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما في

ما ان زيد قائم قيل انما اختصت بالذكر لانها لا يزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي
عملهما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها ابطل وانما
اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل
العمل واذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما
عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اتصف

مطلب المجرورات

اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة والفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من
حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف
اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو

مشتبهة به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا
مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك الحرف
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو
كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما
ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتممها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام

القوم

القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا
وما ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه في اسناد الحسن الى زيد ابهام
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان
قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده
الاضافة الا تخفيفا في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول وصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة
كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه و
هي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف
والتتبع لا بحكم الحصر العقلي

نحو مصارع البلد وكريم العصر فان البلد والعصر ليسا بمعمولين وان كان البلد معمولا ظرفا او مفعولا في الاصل للمصارع يلزم ان يكون الموصوف مصارعا بالبلد وهو محال ولو كان العصر معمولا فاعلا للكريم يلزم

اليه عند لجنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى
فى ظرفه اى فى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له
كليس واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال الفضة
خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه و
بهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة
بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان

هذا سؤال لاكثر النحاة
فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى
من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى
من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم
وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال الجائى غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا
ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم قلت لا يعننى وذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا
كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم و
الشجاعة فقيل لمن جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ
الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع

المضاف اليه النكرة غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرءة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرءة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من
التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها اعلاما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وفي
حصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من
تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف

الى

الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة اول البيت وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو
غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان
يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
يسقط اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير في
استتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في
المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم

الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين والمضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اى من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثمه وهو مجموع الامور الثلاثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان لكل واحد من
تلك الامور دخلا في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو
زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد قائلا انه توهم ان دخول لام التعريف

واما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فان
باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه ... قوله الواهب المائة من

الاعشى اسم لخمسة عشر شاعرا ... ولخمسة عشر قبائل فليتامل كذا قيل وتفصيله في القاموس

انما بعد الاضافة تحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان
القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء
مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها مجرورا معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من
باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوي في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول
معه اولانه قد يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب
المائة الهجان اى البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد
صفة للمائة او بدل بعضها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو

مذهب الكوفيين وعبيدها اي بائعيها تشبيها له بالعبد
لقيامه بحق خدمتها او عبيدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من
المائة يزجّي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حركة حرف الروي من القصيدة واما لو نقيسه على الضارب
الرجل والضاربك فلجاب المص عنه بقوله واعاجا الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكونه شبيها
وهو الضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه ان الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا اي محمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين و
المفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
على المفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل دون

عن اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة بل الاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها في قوله وقوله والضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء
على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة
الخ انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام لانه بتوسط العطف
صار مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل
بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على تقدير
الاول وارجاع كلمة الصو من الى الاخير من المسئلة ظاهر وتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الا
خر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة

الاول وهو لا يضاف موصوف الى صفته نحو مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوفه الى صفته فان
الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك مكان اخر وكل
فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها بمثل خاتم في كونها صالحا لان يكون فضة او غيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث

... بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه التخصص ... كاخلاق ثياب

... اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذكر المضاف اليه سواء كانا

... في الاعيان والجثة وجنس ... في المعاني والاحداث او غير متحد فهي

... ويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك

اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث

اليه لغواذ فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء

فانه اي المضاف فيهما يخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

سواء كان افادة الاضافة التعريف او التخصيص وآعمية العين عن الشيء اذا كان اللام

فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل

للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد

كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب بانه متاول بحمل احدهما

على المدلول والاخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول

هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب

اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف

علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان

حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة و

لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان

ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم

كسر اخره للتناسب نحو غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة

اوساكنة

اوساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي

على حرف واحد ان يبنى على الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل

فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر

الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب

الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي

ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر

الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة

الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة

وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو

والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون فاذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء

وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة

قبلها تغيير بها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو

فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما كان في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي

لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم

التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفة الفتح واما الاسماء الستة التي

قدم البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال اخي وابي منها

اذا اضيفا الى ياء المتكلم ... مثل يدي ودمي بلا ...

شيئا منسيا واجاز المبرد ... اخي وابي ... لام الفعل فيهما واوهي

الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف

بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي

اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت الياءان فادغمت

الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا

بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا

فداؤكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وتنهو بلا رد المحذوف

عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخوانها لانه لم ينقل عن المبرد فيهما

في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة

ويقال في حالة اضافته الى ياء المتكلم فمي بالرد والقلب والادغام في الاكثر

اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها اي بابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه

عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمس عن الاضافة قيل اخ واب وحم و

هن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء

حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء

بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل

دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل

عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك

مطلقا اي جاز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد

او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة

هذا هن ورايت هنا ومررت بهن

هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنك ورايت هنك ومررت

بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا

الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل و

كانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى

ياء المتكلم فنفى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه و

يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بالاضافة

اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع

على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم

كونها من افراد المحدود كل ثان اي متاخر حتى لو حفظ مع سابقه كان في الرتبة

الثانية منه فدخل في التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي

بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا هما من

جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة

الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة

واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب

اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما

وثاني مفعولي باب اعطيت وظننت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا

وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان

العاملة في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو
جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا
ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا و
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيره فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبو
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه ولا
المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه

الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة و
الموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير
المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
تدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك
وخصوصية الذات المعينة صح لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح
ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وقد يكون لمجرد الترحم كمررت برجل المسكين والتفصيل كمررت برجلين عربي وعجمي

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم وان لم يكن فيها الضمير
الرابط يكون فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو
مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه مثل مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل
تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر و
المؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعنى
مفعول كرجل جريح او كانت صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان

مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه
وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
والواو في جمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في
الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية
لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بقي ضابطة عدم تبعيته فيه بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين
حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة

البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى
والجمع في الفعل المسند الى الظاهر هما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم او المخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام طردا للباب وغيرهما ولا يوصف به لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف و
بالمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة

ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا ينصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون

متبوعه ايضا مقصود بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد
يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والزبير في الصفة الداخلة
عليها حرف العطف كالشاعر والزبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن

قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة في الكشاف في
حكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع ولها منذرون في قوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسط بينها عاطفة في الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان

المعطوف فهو في حكم المعطوف عليه فكأنه يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا او
هو بط. فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك
التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله
تع ما اشركنا ولا اباؤنا فلا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو
الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
لم نزله ولا يكتفي بالفصل لانه لا اثر له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار
بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق
الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف

هو المجرور والعامل ممكن وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة متوسلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل و
جاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من
غير اعادة الجار ولم يجب العطف في الاول الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
بمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما
بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن
صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانه
ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع آلتي التعريف مع حرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة
وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وفي نفسه وعمرو مثل
زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما
فيكون جزءا من زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الكلم فيتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى
السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين بجملة واحدة فيكتفي بالربط الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها السببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي
يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على
واحد على عاملين بان يعطف اسمان على معمولين لهما بعاطف واحد وقال بعض شارح
اللباب الاظهر عندي ان العطف هاهنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الكلمتين نحو
العاملين بان يجعل معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين و
انما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو
خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان
يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل نحو الاول والثاني تأكيد له او
ذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يخرج عند الجمهور
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز بهذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها او غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا

خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل

يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة

الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء في بعض القراة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر

امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده

في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان الشيء او المنسوب

اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع

او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب

زيد زيدا او ضرب ضرب زيدا ولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب

نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا للتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد

فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب

اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع

الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد

او من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه

او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه

او في شمول المتبوع اي انه دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل

في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد

النسبة الى بعضها فاندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكليهما وثلثتهم

واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت

هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظ خروجهما به واما الصفة فلانه و

ضعها للدلالة على معنى في متبوعها وفي بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف

البيان فهو توضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا في النسبة و الشمول

هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ

لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المتبوع

المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة

نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه في حكم تكرير

اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكرير متصلا ويجري اي التكرير مطلقا الا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي

وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود والغرض من هذا التعميم عدم اختصاصه

بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

او معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكل وكلاهما وكلتاهما واجمع واكتع

وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة ولا معنى لهذه الكلمات الثلث

في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع

بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو

طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني و

معناها التاكيدي بادنى تامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان

على الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية

وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد

نفسها في المؤنثة الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما في تثنيتهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس و
العين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر و
كلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد وكله نحو قرات الصحيفة كلها و
الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها او كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع و
اكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع
في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكل هاهنا ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يتجزا اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع و
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزا بحسب الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد
الشمول بخلاف جاء لي زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذ لو وقع تاكيد المستكن نحو
زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري
بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين قليلا ما يليان العوامل بخلاف النفس والعين
فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على
ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر كل من اكتع واخويه دونه اي دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها من شانه

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه
بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اذ لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لهم

الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن
التاكيد وعطف البيان لانهما ليسا مقصودين بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فانه بدل من احد وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة
ما نسب الى زيد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من
ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا ونسبة الى
شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو سبب على الباعث اشتمال احد
على الاخر اما اشتمال المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا لانه يتحد مفهومهما بل يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فانهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي ولنا الى
الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل وانما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير
الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا و
اصالته الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه اي المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل جزء من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والثالث

مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه
زيد لجاره ومثال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يده رجل
علم له رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد
راسه رجل علمه رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل
نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد جار له

بان القمر ليس جزءا من فلك بل هو مركوز فيه فالمناقشة في المثال ويمكن ان يورد
لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل
الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من
الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كونه مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض و
الاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني حماري عطف البيان تابع مشابه لجميع التوابع

غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والتاكيد
والعطف بالحروف ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه
اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه
وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعلته عطف بيان للبكري جاز
وان جعلته بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره
عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان يهلك روحه لان الانسان ما دام به رمق

مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخو
زيد لجاره وهذه الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
علم له رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
راسه رجل علمه رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل
نكرة زيد غلام له زيد ... له زيد علم له زيد
جاره له   واخي

المثاله مثل
عبارة عن
الكل عن البعض
الاشتمال
اليه اي الله
وهو المبدل منه
ونكرتين نحو
رجل غلام
ولجب لنكره
بصفة لتكون
ظاهرين نحو
نحو اخوك ضربته
الكل الا من
دلالة من
انقص من
الاشتمال والغلط
الاول فيقال
علمي وضربتك

ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد
بواسطة الصفة مالم يفيد البدل منه
مع التعريف

[illegible]

مثال الابدال الاربعة اذا كان معرفتين زيد اخو
زيد الحارث له ومثال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
علم له رجل جارله ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
راسه رجل علم رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل
نكرة زيد غلام له زيد له زيد علم له زيد
جارله واني

بان القم
لمثاله مثل
عبارة عن
الكل عن البع
الامثلة هذ
اليه اي الكلب
وهو المبدل منه
ونكرتين نحو
رجل غلام
ولجب لئلا يك
بصفة لتكون
ظاهرين نحو جاء
نحو اخيك ضربته
الكل الا من الغا
دلالة من الظا
انقص من عين
الاشتمال والغلط
الاول فيقال اش
علمي وضربتك الحمار

ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد
بواسطة الصفة مالم يفيد المبدل منه
مع التعريف

فان الظاهر لا يقرب به واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل
انا ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ و
منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني أفيد المبني اي الاسم المبني وبهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها يجوز
لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو
الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
بهذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقع كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته الواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما
اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف
ادعوك او اضافته اليه كقوله تع من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم

المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او انتفاء احدهما
فقط وكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي
المعرب والمبني من حيث حركات اواخره وسكونه مختلفة عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني و
اثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي اي المبني
والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لقصد بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فهذه ثمانية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
وان كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على
الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب في قبل المراد بالمتكلم متكلم به والمخاطب مخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء

الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى

او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد

غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم

مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه

كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما

تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي

فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتفخيم

القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ

من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين

مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير المحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون

كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند

النحاة او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله

الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع

ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي

المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع

من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال

الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع

المتصل

١١٤

المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول

يعني المرفوع المتصل ضميري ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي

وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي الى ضربن صيغة جمع

الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما

بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل

وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن

ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع

المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير

في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل و

هو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك

ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم

الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن و

النوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى

اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة

على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و

النوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا

غلامك الى غلامكن لي الى غلامهن ولي الى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون

ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم

لفظين يدلون على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤ
المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا
الجرى اعنى للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع
اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبتفصيل
تلك الامور علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو
جزء الفعل فجعل وافى باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفى
بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شىء ويكون فيما بقى دليل على ما القى
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضى
للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والغايبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والقلم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب والواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب

والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة
مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل و
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظ
نحو القايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان و
الواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير
عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل
فى اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضماير
لما تغيرت الاعراب كما تغيرت الياء فى تضربين والنون فى تضربن والواو فى يضربون والالف
فى يضربان لا يتغير فيهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شىء الا
لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقدم اى تقدم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل
ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه
اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل معنويا لا
متناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول
له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف

المنصوب نحو انتني وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى كون ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر
ليكون الشمول اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
وههنا واياك والشر مثال حذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا
زيد مثال كون العامل معنويا وما انت فانما مثال كون العامل
حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على
غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى
فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن
وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اختير فى
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه
حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على
الاخر احترز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليعتذر المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه
طعن فى اوائل الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير
الثانى ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله و
ان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف
الذى هو المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان
لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى



علي كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول ليلا يلزم
الترجيح بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن
احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين او اعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما
تقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب
ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه شبيه
بالمفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا
محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا
هما لولا هن لولا انا لولا نحن فكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري و
كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه فاعلا
تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما

فذهب

فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه وايضا
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء
المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو
ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني لتقي
اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الو
حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وظل الحق لبعضها وانت مع
النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان و
اخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في
لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار ثبوت
نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها وحمل
على اخواتها خلاف الاصل ومني وعني وقد وقط وبهما جميعا حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه
ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا
وخبرا فيما يصلح له اى التسع فان دخل فيه اللبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج
اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان
زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه
عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله
وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبر بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معناه الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب غير مشهور

المعهود

المعهود اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل
المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اى بهذه القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم الاستدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم
يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد
قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا
عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او
القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان
مبتدأ منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثل هو زيد قايم مثال
للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال
للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على
صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل

عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوماً
يلق فيها جآذراً وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى
حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه خففت ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما اوجد وا ان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع
ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما
يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة
المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع
كل واحد منها المشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الا
شارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها الاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهو اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى
المبتدأ وللمثناة ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين
حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى

مرجعه

مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله
هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مبتدأ كل واحد منها
بحاله خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي
الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما
اصلان والمقول باصالتهما اقدمتا على سايرها الفرعية او في بقلب
الالف باء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء
وتهي وذهي بوصل الياء بهاء وللمثناة اى لمثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وللجمع بها اى لجمع
مثنى المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا ممدودا ومقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء بها للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
ها زيد قايم وها ان زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماء يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك
وهو اي حرف الخطاب خمسة والعيان يقتضي الستة واشترك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهو ستة راجعة الى
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا هي انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت المذكر وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالقصر
واولائك بالمد الى اولاكن واولائكن واما ذيك فقد اورد في ذلك
الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لانه لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال
تلك وتانك وذانك حال كونها اي النون من الاخيرين مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه
للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء

وتشديد

وتشديد النون وهنالك وثم وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء الا
شارة فقد يستعمل في المكان وغيره والموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا او يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا بحل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا الا
بصلة وعايد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس
لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا
مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي فلا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في
مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاعتناء

مثل اذو حيث ولما كان الصلة بمعنيها اعم بحسب المعنى من ان يكون خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة
خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غيره اي ضمير
للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان الالف واللام الموصولة يشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء
في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه
في جمع المذكر اشهر والذين كالذي لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى طي لاختصاصهم بها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي
صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى والمجموع
والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي كلم يصح وفي اي كلم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف و
اللام فالباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا المخبر به اصدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية و
جعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الاولى
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي مفعول

لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير حتى انتصب على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت
زيدا بكلمة الذي او قدمتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا عائدا الى الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا و
جعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ومقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي من اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف

فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا
عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجيء في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تعويض الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
على الضمير المستحق لغيرها نحو غلامه في زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا
عائد وكل واحد منهما ممتنع وما الاسمية الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو

قوله تع فنعمّا هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا
اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة واي كمن ذكر واية للمؤنث لكن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي
لا يقع صفة اصلا واجيب بان الواقعة صفة هي في الاصل الاستفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل من حاله لا يعرفه كل احد فنقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهو اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها غيرها في الاعراب من الموصولات الا على اختلاف في الذين واللتين
وفي ذو الطائية وانما اعرب لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من
خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تع ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتأكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات

ما بينها وهو المضاف اليه ولم تبن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كالمثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما وقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا و
في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت او صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي
شيء وههنا عبارتان احديهما انه ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية
ان ما معناها اي شيء وذا زايدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم
انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم
يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال
ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل في قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع

لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها
في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال مع تاديتها معانيها وانها لا تتصرف تصرفها الا انها
موضوعة لكلمة اسهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء
اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوازن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا
يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على
ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يظهر لي الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و
حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين
الاخيرين مبني لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر و

اما عدلا

في الامر كفعال وفعول للمبالغة

اما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر افعل
للمبالغة وبهذه الصيغة للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبيان وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان انما
قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان
كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما كما
قالوا لكنه ذكر للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال التي بمعنى الامر عدلا ووزنة
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره راء اي الا فعال علما للاعيان يكون
في اخره راء فبنو تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه و
اقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول نحو واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه و

وحكمه حكم اسماء الافعال وامّا غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حتى كونها
اصواتا بسا ذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم آه والمتعجب وَي وح لا تقيد ان
تحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الى
صدور ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقيد ان تحكم عليه او به ومنها
ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا تقيد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لا
نتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الا
عتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنت جريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شئ
كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم
يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل

بالبعض

بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وان كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان نحو الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا
القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف ونفي النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخر واشكل انه
يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين

الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع
الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا
يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا من حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة
عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب العددي
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فالثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا
يسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى
الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف

العطف

العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل
يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
لتوسطه المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف فلا فتح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا و
اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كلها
يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يعبروا بها عن ذلك
البعض المعين ولذلك نقل بعض الكنايات كما قال بعض الظرفاء ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لان ذا في الاصل من
الاسماء الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى
كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره و

وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها ولم يجب خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى
كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى فصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبة فى البناء
منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد جعل كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبى عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اى فى مميزى كم
الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكقوله تع وكم من قرية اهلكنا
ها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وفى الاستفهامية
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز المضاف اليه كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى

ان يكون كم فى قوله تع سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما
اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام
وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اى نوع من انواع الكلام و
الخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من
اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
وهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلما اى فكل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير
مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضائه المفعول به والمصدر و
المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعين احد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول
المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث انه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية

مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او مجرور بحرف الجر او الاضافة واما جاز
تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فحقق تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم
من ابيك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه
في جميع هذه الا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا
كانت استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما
الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام

من تضرب

من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء فيه وهو ما لانه الظرفية من هذه كمتى
واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجز نحو من اين فلا بد من كونها
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع المبتدا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو مرفوعة بالابتداء وقال
الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما بعده لانه قد
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر
نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو
اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية نحو ايهم ضربت وبايهم قائم وفي مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخر نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب على تقدير كونها

استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن
قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها من
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واما عدي حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها تخدمني على
كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهو ابلغ في
الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها
على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
واذا حذفت المميز اي كم مرة وكم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء وصحته بتوصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت و
كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم درهما

مالك

مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن
كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او
دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او كم دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
المرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
للنوع فقط واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم منصوبا على المفعولية الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض هنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي
بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فلا
تحتاج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض

التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من الظروف المقطوعة وبين ما بني
منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد ليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل ومفعول ترى مكانا
اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لان اضافتها الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنته الجملة فهو وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
الى المحذوف فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذ زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي

للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون
لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه عند المتكلم
المتكلم فالدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
ويتو رتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو
وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من
قولهم جئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبته ووقوعه بعدها
فلو بينا في ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل في اذ هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه فاما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة وحاصل المعنى
خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا
زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا

لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر
اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة
للماضى وبناؤها لما مر حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل
كقوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم اذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للا
ستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال
بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال و
متى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد
بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف نحو
جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
ويستعمل للشرط معنى ما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اى على اى

هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعده
اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب
على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ
مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفى فى ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول المدة
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان
اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم الفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ
المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رجعت مذ ان ذهبت

انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد
مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك من زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهما اي كل واحد من مذ ومنذ المبني مبتداء
وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر
المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و
سكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ~~ولدن بفتح اللام والدال والسكون~~ ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم
اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع
الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة

سماعا

سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف ومضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغات وقد تخفف الطاء المضمومة و
قد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لاستغراق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف
وبناء المشددة لمشابهتها لفظها المخففة وقيل حملا على اختها عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء لاستغراق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كا
لمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم

زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه
المشابهة ذكرهما في بحث الظروف وجوز اعرابهما لكونهما السمى تحقيقي
المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى
اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينة اى بذاته المعينة اى
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه
المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء و
اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي من نفسه مثلا وجعله آلة بملاحظة افراده و
وضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما
اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور معنى مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المعنى
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة

١٢٣

والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء
كل واحد من افراد هذا المفهوم المعهود كان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام للزوم العهدية او الجنسية او الاستغراقية و
انما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والمبهم ليس من ام حميام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته
فيما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ
اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة
المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى علم
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير

هذا وجه ثان لتخصيص التقرير بالمذكور من ان الزمان والاستقرار والزمان والدوام مأخوذ في التعريف وحاصله ان الموضوع له في الافعال الناقصة جزئيات ذلك التقرير لا التقرير وحده لانه كلي لا يوجد الا في ضمن جزئياته وهي الزمان والاستقرار والزمان والدوام وغيرها فلا يرد على المص بانه لا وجه لتخصيص التقرير بالذكر

هذا وجه ثالث لتحرير التقرير وغايته ان الشارح يقرر كلام المصنف على ثلثة اوجه الاول ان العمدة في موضوع الافعال الناقصة التقرير المذكور الثاني ان المراد كل تقرير مع ملاحظة مشخصاته فيصير جزئيا ولكن المعتبر في التعريفات الكلي لا الجزئي فلهذا اخر هذا الوجه من الاول الثالث ان اللام اذا كانت مفيدة تعرض لاصل الوضع والغرض له التقرير وحده باعتبار اصل الغرض من وضعها لا يرد بقية اجزاء الموضوع له فتأمل

او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية
فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات و
المبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغنى عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم ما كان او لقبا او كنية لانه صدر
بالاب او الابن او البنت او الام فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات ولا
علام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك
غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ معين بعينه غير متناول
غيره ذلك باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف فى الاعرفية باتى تبينها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما
يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند
المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع … واعرف المعارف
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم لانى اذا
قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم

يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما او اقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار
ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات و
احادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هو الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراعين و
من ومنين حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اسماء العدد

التي يتفرع منها باقيها إما بإلحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان أو بإسقاطها
كثلث إلى تسع أو بالتثنية كمائتين وألفين أو بالجمع كمآت وألوف وعشرين إلى تسعين
أو بالتركيب إضافيا كان كثلث مائة أو امتزاجيا كخمسة عشر أو بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف تقول
في الأعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان أو ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيته
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة إلى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا
لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال إلى عشرة رجال وثلث إلى عشر بدونها للجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة ~~وعشر نسوة~~ ولم يفعل الأمر
بالعكس لكون المذكر أسبق وتقول إذا جاوزت عشرة أحد عشر اثنا عشر في
المذكر نحو أحد عشر رجلا إحدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد إلى الحادي للتخفيف وتقول
ثلثة عشر إلى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة إلى تسع عشرة
في المؤنث نحو ثلث عشرة ~~رجلا ثلث عشرة إلى تسع عشرة في المؤ~~ نحو ثلث
عشرة امرأة إبقاء للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
إحدى عشرة وثنتا عشرة فإن التأنيث فيهما من جنسين وأما تذكير الثاني
في أحد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل
من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بأنه جنس آخر من التأنيث

وأما في اثنتان وإن كانت للتأنيث الأكثر أحملت على ثنتان وأما تأنيث الجزء
الثاني في المؤنث لأنه لما وجب تذكيره في المذكر لما عرفت وجب تأنيثه في المؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث
من عشرة تحرزا عن توالي أربع فتحات مع ثقل التركيب في إحدى عشرة أو خمس فتحات
في ثلث عشرة إلى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصحى لأن السكون
أخف من الفتح وتقول عشرون وأخواتها بكسر التاء لأنه منصوب بالعطف على عشرة
المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون وأربعون وخمسون إلى تسعين فيهما
أي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من
تلك العقود إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر إحدى وعشرون في المؤنث ولما
غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لأن المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما عما عداهما فقال ثم
بالعطف أي عطف تلك العقود على الزائد عليها حال كون ذلك الزائد بلفظ ما
تقدم من أسماء الأعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان أو ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا إلى تسعة وتسعين بل إلى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
على تسعة وتسعين مائة والألف للواحد مائتان وألفان في التثنية فيهما أي
في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة وألف وما
يتفرع عنهما بالعطف أي بعطف الزائد عليهما أو بعطفهما على الزائد حال كون

الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل م

فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنا او اثنتان ومائة وثلثة رجال

او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد و

عشرون رجلا او احدى وعشرون امرة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان

وعشرون امراة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة

وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف و

تثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه

والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة

عشر وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب و

شذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما

في قولك جاء في القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا

فرعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر

مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها

وابتداء من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز

الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة

رجال او معنى نحو ثلث رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر المميز

بالاضافة للتخفيف لانها اسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود

العدد لان في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة

حتى مئين وابرانثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين اذا اريد للذكر العاقل

لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني

في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر

السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع

بالالف والتاء بعد ما تعقد الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى

تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر

الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها

اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا

ثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه نحو خمسة عشرك لان المضاف

اليه فيه ليس غير العدد بل لم يتمزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطلانه بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار

منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف

وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في

الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف تمييزها

التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة

والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه

لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها

اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل وان كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص
اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظة النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد الوجهان التذكير
والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل او رجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فذكرهما استغنى عن المميز فان
قلت هب ان مميز الواحد يغني عنه لكن لا نم ان مميز مثنى الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية وكذا يبعد ان يقال بمعنى الكلام انه
لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فانه اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد
على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلان اخف من اثنين
رجلين وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب
اعتبار تصيير ... ذلك المفرد عددا كان انقص منه بواحد الثاني في المذكر
مفعوله الثاني مفعول الفعل وهو ذلك المفرد انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما بتدا من الثاني اذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا تقول غير ذلك فلا
تجد ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ ما فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من
غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني لما وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فانه يدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في
المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة

واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في
التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه لم يلحق مذكر فلا
معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين باعتبار ينبغي ان يونث
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما ولاختلاف اضافتهما قيل في الاول اى في
المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى
مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلاثة وقيل
في الثاني اى في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في
المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من
عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال الخاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى
الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث ذكرها

بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
ولعدم تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا او ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا او مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس
بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى
علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك
بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه
او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة و
عين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على
عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته ووقوعه واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الافضل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا
فالتاء اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه

والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء
لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمر اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل
بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي وضمير المونث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
لان حكم جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا كذلك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي
تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع
الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده
مونثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت او ضمير فعلت وهو المسكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث

فلا يرد انه لزم ان لا يدل هذا الجمع على ذات المعنى
النون بالاضافة مع ان هذه الدلالة حاصلة بدونها
لعدم تاثيرها في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة
او التنوين فلا مدخل لها في هذه الدلالة

بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت او فعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع
المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن يعني النون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون
له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في
النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى
غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله
ونون مكسورة قبلنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وحمل
فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل امران من امور ثلاثة على شيء صح
ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها

بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كونه
ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع
واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال القرآن ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بها اطهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا
يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
بؤل الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤل بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته
بمجرد الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثيرة تأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء
لابى بكر تاول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام
لكثرة استعمالها وكونها خفيفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى

الاسم

الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف
التثنية قوله من جنسه ولما كان لفظ الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض
المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور
وهو ما فى اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه
محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالدوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال انه
ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما
فوقه حيث لا يرتد فيه لمكان الثقل والا وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء
حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عوضه و قد اميل كمتيان
فى متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كا
لاعلى والمصطفى او زايدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبار للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والممدود ان
كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة ثبتت
الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك
منه قراءان اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا فقالوا قراوان وان
كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا
بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة

لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو
اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والا
قلبها واوا الاى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء و
رداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما اثبات
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداان بالهمزة
او ردآوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف
والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد
تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما
حكم باشتهاره عني ما وقع في شرح المضو من انه قد تقلب المبدلة من
اصلي ياء وهذا اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون المثنى
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام

الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف
تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان
والييان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع
في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهي لغتان في خصية والية وان كانتا
اقل استعمالا منهما ولما كان حذف المنون قاعدة مستمرة اتى في بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس قاعدة
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم
الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما
محسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل
او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله
بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة

وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد
بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد كالمتعارف
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع
على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن
حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو
قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل و
نخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم وتراب فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما هو الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او
التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده

الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة
الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الف لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين و
شرطه اي شرط اسم اريد جمعيته بجمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما
اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من
حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو

طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا

طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين

فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع

من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتتغير صورة علامة

التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط جمع

الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم

الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر

والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو

صيغة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على

صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط

الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان و المؤنث على صيغة فعلى مثل

سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

اصلا الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان

لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع

المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا

يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث

لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمع تكسير يأتي

١٤٢

فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا ملتبسا بتاء

التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت

التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ

نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض

بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او

صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها

من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله ثم

اراد تفصيل ما يرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره

اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة

وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون

فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه

يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الالتباس والا

عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا

الجمع مطلقا من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة

كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف

والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث

لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء

من حيث نفسه وامور داخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بمثل جمع
السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا التغير
من تغييره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير
ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر و
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلس جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية وبلاله ونحوها مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان

الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي
ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما
تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما
علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الان وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا
يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فحسب يجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال
اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه
لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور علاوة في المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان
بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضرب زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا

ولا معنى لقولنا اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه
فلا يتوقف مقصود مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حر اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اعمال المصدر مكتسبا
باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك اليه
على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به وقيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من
غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي
المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي فعله فوجهان
وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم

مشتق من فعل اي حدث موضوعا لذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي بذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما و
لعله نظر الى التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به
مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة [illegible]
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص والمسند واخراج اسم التفضيل
المقيد بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وحينئذ ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
الترجمة الشريفية الشريفية قوله ومعناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
وقاتل ومايش وآكل وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به دل على هذه الصيغة

فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن

واحسن ومضراب وصيغتها وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ومن

غيره ثلاثيا من يدا فيه او رباعيا مجردا او من يد افيه على صيغة المضارع المعلوم

بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما كما في الرباعيات مطلقا

اوله ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل

ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع

حرف المضارعة المفتوحة ولوا قيم متقاتل مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير الواقع

في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي المبهم مثال يكون لكل من قسمي

الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا

لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى المفعول واحد يكون هو ايضا

متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله

يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول معه والمفعول له وساير الفضلات

كذلك يتعدى اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا

بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة

بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان

نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان

يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم

الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان

كانه

١٤٦

كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف

به وهو المبتدأ او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا

الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه

وجاء رجل ضارب ابوه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام

او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فاذا دخلا على اسم الفاعل قوى به شبهه بالفعل نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان

فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار

واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة

معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي

فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى

الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية نحو ما تقدم اضافته ليست

اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله

تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه وان كان له اى لاسم الفاعل معمول

اخر غير ما اضيف اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل

معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان

دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت

بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه

فعل بالحقيقة حول عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه

وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم

بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط

ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل

واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت

للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه

عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى

المبالغة نائب منابَ ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع

منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق

علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الآن

او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه

على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا

مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف

لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بالنصب على المفعولية واما على تقدير

التنكير مثل قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل

لم يقع صلة للام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل

اى حدث موضوع لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب

موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه

يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء

وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة

على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من

الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة

اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره

اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد

الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اى مثل شانه

وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم

مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه

درهما الان او غدا والمعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم

احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لذات من قام به على معنى

الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل

لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم

من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر

العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم

له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كاينة
على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدرها سمع وخص مخالفتها الصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن و
صعب وشريف وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان فيها لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما او بيان حكم كل قسم وسمى كل قسم
مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او
مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث

الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية الصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى
التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام
فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين ورفع وجه بالفاعلية او
نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه باد خال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم
آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن
اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكاينة باللام فى اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اعرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه

وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال
اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين من
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها مجردا عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس ما هو معهود من الاضافة ولضعفه في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا
قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بالمستتر في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما اما كان

فيه ضمير واحد منها او من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصب وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر
ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة معا بتانيث الموصوف
فتقول هند حسنة الوجه او حسنة وجها وتثنى اي تلك الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها واسم الفاعل

واما قال الشارح اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الجمال لانهما غير مشتقين من فعل متوسط

والمفعول غير المتعدي يبني اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير
متعد الى الصفة المشبهة في ذلك او فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر تجري وفعان
الفاعل او المفعول مجرى فاعله ونصبا انهما ويضافان اليهما نقول زيد
قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا
يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل او نصب تشبيها بالمفعول
الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب نقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي كاسم المشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه التعبير لقصد شمول اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اي اصل ذلك الفعل والباقي نقول بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف او لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي الموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا
ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان

كان

كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من
حيث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليتمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون ولا عيب اي ومن ثلاثي مجرد ليس بلون ولا
عيب ظاهر لان منهما اي من اللون والعيب افعل لغيره اي لغير التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد زيادة الحمرة والعور او
زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى موافقة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من الثلاثي المجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
انه يدل على ان الحصول فيه زيادة على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
للون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل و

ابله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي
هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها اخوه ذات ليلة بقلادته فلما
اصبح قال يا اخي انت انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون
آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي رح
احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان احمق وقيله اي القياس الواقع في اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله
بالاضافة او من او على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في

١٥١

اي اضافة الاخوة الى ضمير يوسف وذلك يستدعي ان لا يكون يوسف
واحدا منهم والا يلزم ان يكون اخا لنفسه يظهر ذلك بادنى تامل ويلزم
ان يكون الشيء معنا فالا لنفسه وان يكون تفضيل الشيء على نفسه
وذلك جمع بين المتنافيين

افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا و
اما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن كل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال
في مثله انه حذف المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من
كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن
الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعضا

المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك
نبينا اعم افضل الناس من بني قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
داخله فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد او
اي اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان والهندات افضل
الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
المفضل عليه منه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته
بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد
مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

فارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان
العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان وجد
بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم من
يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا وهو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء المعتمد عليه وبين غيره
ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اعتمد او لا
على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار تعلقه بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل

مسبب مشترک بین عینی زید وبین عینی الرجل باعتبار عینی الرجل
مفضل علیه باعتبار عینی زید وانما اشترط ان یکون فی اللفظ ثابتا لشیء
وفی المعنی لمسبب لیحصل له صاحب یعتمد علیه ویحصل له مظهر یتعلق بذلک
الصاحب حتی یتیسر عمله فیه کالصفة المشبهة لانحطاطه عن رتبتها فی
الفاعل فانه یعمل فی المظهر بعد شیوعه کان من متعلقات الموصوف او لم یکن مثل
زید ضارب عمروا وانما اشترط تغایر المسبب مشترکا مفضلا من وجه مفضلا
علیه من وجه بعد اتحادهما بالذات لیخرج عنه مثل قولک ما رایت رجلا
احسن بکحل عینی زید فانهما مختلفان بالذات بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا
المقید تارة بهذا وتارة بذلک فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
یبقی علی ما هو الاصل فی اسم التفضیل وهو التغایر بحسب الذات بین المفضل
والمفضل علیه لیس هذا خارجا عن المعنی التفضیلی بالنفی کما سیتضح فائدته و
انما اشترط ان یکون اسم التفضیل منفیا اذ عند کونه منفیا یکون بمعنی فعل
ویعمل عمله وانما قلنا انه عند کونه منفیا یکون بمعنی الفعل
لانه ای احسن فی هذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی الموارد الاخر بمعنی
فعل وهذه العبارة یحتمل معنیین احدهما ان یکون احسن مثلا بعد
النفی بمعنی حسن لانه اذا استولی النفی علی اسم التفضیل یتوجه النفی الی
قیده الذی هو الزیادة فیفید انه لیس حسن کحل عینی رجل زایدا
علی حسن کحل عینی زید فیبقی اصل حسن کحل عینی رجل مقیسا الی حسن
کحل عینی زید اما بان یساویه او بان یکون دونه والمساواة یاباها

مقام

مقام المدح فرجع المعنی الی انه حسن فی عینی کل احد الکحل دون حسنه فی
عینی زید فیکون احسن مع النفی بمعنی حسن وثانیهما ان یجعل احسن
قبل تسلط النفی علیه مجردا عن الزیادة فان الزیادة عرفا ان نفی الزیادة لا یلایم
المدح فیبقی اصل الحسن ویتوجه النفی الی حسن رجل مقیسا الی حسن زید اما
بالمساواة او بکونه دونه لا یناسب المقام فرجع المعنی الی ما رایت رجلا حسن
فی عینه زید فانتفی المساوات والزیادة بالطریق الاولی لما اقتضاه المقام ولا
یبعد ان یقصد بنفی المساوات نفی الزیادة ایضا لان فی الزاید علی شیء ما فی
مع زیادة فیصح ان یقصد به عرفا نفی المساواة مطلقا ولو فی ضمن الزاید فانتفی
الزاید ایضا فیحصل من جمیع ذلک ان حسن کحل کل عینی رجل دون حسن کحل
عینی زید وذلک کمال التمدح فان قلت لو کان زوال الزیادة التفضیلیة
بالنفی یقتضی جواز عمل اسم التفضیل فی المظهر ینبغی ان یکون عمله فی مثل ما
رایت رجلا افضل ابوه من زید جایزا کما جاز فی المثال المذکور قلنا فرق
بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه فی المثال المذکور متحدان بالذات و
الاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل والمفضل علیه فیه مختلفین بالذات
ففی صورة الاتحاد ضعف المعنی التفضیلی فاذا زال بالنفی زال بالکلیة
ولم یبق له قوة ان یعود حکمه بعد الزوال بخلاف ما رایت رجلا افضل ابوه
من زید فان المفضل والمفضل علیه فیه مختلفان بالذات فلا ضعف فی معناه
التفضیلی فله قوة ان یعود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر
مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبریة والکحل بالابتداء لفصلوا بین احسن و

١٥٢

التعقيد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع اما في النظم واما في الانتقال معاني ... وضعيف وكذلك اكثر

معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كلاهما ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من
هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما
اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه
اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو ام الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة كالواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها او لما فرغ من تعليل الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل
بهذا التقريب الى ما استشهد سيبويه والمستشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق بعض هذه
الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع
لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى هذا
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فان

قدمت

فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزمه من
هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء او ثانيا في الاولى ولان من
التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر
البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان
كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
في مقام مبالغة الاقتصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما
وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا والركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتئية من ايه او اتي كالتحية من حيي او حيي وهو المكث والتأني وساريا من
السري وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه

واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الناس
بالوادي كثر السباع فيه واما المراد بالسباع الشرار الناس
وقطاع الطريق

المستفاد من الكاف والواو وغيرها ولا ادري اما اعتراضية او حالية وافل صفة
واديا والجار في به متعلق بافل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل افل
وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة افل الى ركب او منصوب
على المصدرية اي اتيانا تائية واخوف عطف على افل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا افل به ركب منهم بواد السباع واخوف
منه وما في ما وقى مصدرية وساريا ادركبا ساريا مفعول وقى
المستثنى مفرغ اي واديا افل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله
فيكون المستثنى منه مقدرا وهو كل وقت كما اشار اليه وهو قبيل الاخوف فقط
ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال
الاشارة الى وجه الاضافة والملابسة بينهما
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون تعرف الركب
به اقل من تعرفهم بواد السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بسبب تشا
بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت و
لا ارى واديا افل به ركب اتوه منه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا افل ركب اتوه منه بوادي السباع وكما

قسم المص الكلمة الى اقسام الثلثة على وجه علم منه دليل
الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام ويسمى الحشو ايضا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل ووقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى عما ينسبون اليه من التعريفات

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكر في وجه الحصر هو الاول المراد بدلالته كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي بسواليه الملاحظة
طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد بالمعنى ليس
معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فيخرج به الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في
الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج الاسم به عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
الاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل او تحقيق
شيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجازم لانها
وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا الناهية
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور
وهو الشرط وهو الجزاء

الدلالة على نوعين لفظي وغير لفظي والدلالة اللفظية وضعية او عقلية فالعقلية كدلالة العالم على الصانع والوضعية كدلالة دوال الاربع وهي العقود والخطوط والاشارات والنصب فالدلالة اللفظية وضعية او غير وضعية فالوضعية طبعية او عقلية فالعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ والطبيعية كدلالة اخ على السعال وغير الوضعية مطابقي وتضمني والتزامي فالمطابقي كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة والتضمني كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق والالتزامي كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة

الفعل

الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها لما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتِ ايضا [illegible] ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه والصفات [illegible] عنه بمنع احد نوعي
الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق والحدث الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج
ما عداه والمراد بها الموضوعة الفعل فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان
ضربت ضرب مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني
على السكون معه نحو ضربت لكراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كا
لكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
لانه احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي

فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين
في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة انيت وبهذه المشابهة انما يكون لوقوعه
اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من
زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القراين
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا ان معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة
والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين او ذوي غيبة
والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما الواحد المؤنث
ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقة السابق وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه

على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيتدحرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه

على اربعة احرف مثل يكرم ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير

المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب

المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة

ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة

امتزاجه بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة

ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في

المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون الجمع المؤنث في

الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم

يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف

علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل

يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن

وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد

الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب

المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع

والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين والسكون

في حال الجزم مثل لن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير

البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف

النون حالتي الجزم والنصب فالنصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر

مثل يضربان ولن يضربا ولم يضربا وفي تضربان وتضربون وتضربين ولم يضربوا ولن يضربوا

الي ... وفي المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان

الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال

النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي الحذف في الواو و

الياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم

يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان

الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي حذف الالف في حال

الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم

زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المشهور المتبادر من عبارته

وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما

في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع

الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع

وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما

في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد

يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه

واقع موقع لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم

عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع

تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان يقوم مع

السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف

١٥٧

قوله غير الاعراب اى غير المقتضى وذلك لان المقتضى له على تقدير الى الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقدير اسميته هو الفاعلية حكما وهي الخبرية هنا ولذا لم يجعل اعراب في مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعل على تقديره اسما في الاخيرين النصب والجر فافهم

في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الكم وانما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تع وينتصب اي المضارع بان
ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كا يش في شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها او بعد لام كي نحو اسلمت لادخل او بعد لام
الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذ
لان هذه الثلاثة حروف جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان التي ينتصب المضارع بها مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان
المخففة من الثقيلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد

العلم بهذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان الواقعة
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان
المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن
مثل لن ابرح ومعناها او معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله تع فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها لانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنتصب لان المعمول فيها
لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقط حكما وكان
عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها وكان الفعل المضارع المذكور بعدها مستقبلا لكونه جوابا
وجزاء وهو لا يمكن الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل بما لا يحتمل الا الاستقبال المعقول اذا لم يعتمد
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا

بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر اذا وقعت اي اذن بعد
الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي او حال كونه حتى بمعنى
كي للسببية او الى لانتهاء الغاية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى
كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و
كنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او
حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخلت حتى الحال بمعنى زمان
الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه ويجئ
مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان
الدخول تحكي بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت فيه
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه

وحكيته

159

وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن مع تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها الكلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى
داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيجب رفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الا
تصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا
يرجونه الآن مثال ما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في
زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند
ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع
نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا الفعل بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما
بعدها لما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما
بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب قطعا
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن

ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذ
المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على
كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها هي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا نحو
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من
الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما
كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لان انتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها لانه يعدل عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج
الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليتعين بتقديم الانشاء او في معناه من النفي المستعمر جوابا عن توهم كون ما

بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء
فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما ليس منك اتيان فتحديث
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال
فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى
السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا
زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس او التي ينتصب

لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع

به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ينجزم المضارع بان مقدرة وسيجي

بيانه ان شاء الله تع فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع فلا يبعد

لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب

والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء

الى وقت التكلم بها فتقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم

استمرار انتفاء النفع الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد

استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل وتختص ايضا بجواز

حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها

وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب

كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين

العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب

متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع

ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل

فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو

والفاء وثم نحو قوله تع ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا

ولا النهي وهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها

اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على

جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما او كلم

المجازاة

المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني

اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على

شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء

فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل

كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا

ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب

والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام

والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا

لمكارم الاخلاق يعني اني منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس

سبب الاكرام عندي ويسميان اي يسمى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق

الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط

والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك

فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل

وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط

والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او

اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى

نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا

كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تع ان كان قميصه قد

من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه

واذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا جاز دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ محذوف بل جواب الشرط وهو اولى لان الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقوم وكذا الكلام اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز دخول الفاء كقوله تع ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا

ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال واقعه

يقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

الدال عليه قد التحقيقية

ما اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه

هذا اما من معنى منفيا الى الاستقبال اي الواقع في الزمان الماضي فلا يتصور هذا القلب

كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي

لا احتياج الى الرابطة

الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق

اي لا عدم جواز دخول الفاء

لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان

فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في

جزاء

الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود

التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تع ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد

بترك الفاء

فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه

بغير قد

لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او

تقديرا كما يقال ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين

لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء

لاستحالة قلب المعنى الواقع في الزمان الماضي الى زمان الاستقبال

او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع

لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية

التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث

امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط الاسمية للجملة

في الاستعمال

الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية

فرقا بينهما كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم

يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو

زرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء

اي ان لم تفعله يكن خيرا لك

اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى

ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا تعلق بقوله انما كانت مقدرة

كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و

اذ لا يكفي بهذه الصلاحية فقط بل قارن بالقصد ايضا

قصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل

او شرطا حقيقيا

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه

جزاء

الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون

ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك الفايدة و

قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع

كان سلام المطلوب من اسلم

الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو

مطلوب فايدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل

المحذوف الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة وهو

لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت

ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده

فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان

تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة

قوية بهذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب انه

ترفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني

يمن قرأ مرفوعاً اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون
اى عمهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ
يجرى بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغ
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح
انما قال امثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا
فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكره المص ثم نترجمه صيغة يطلب بها الفعل شاملا لكونه غائبا او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احترازا عن مثل قوله تع فبذلك فليفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب
عن مثل [illegible] وحكم آخره اى اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
البناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهتها
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وبهوية الصيغة حكم المجزوم اى مثل حكم [illegible]
المجزوم وهو اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا
نحو تعد عد وتضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف

من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة
مضموما ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل بكسر التاء ومكسورا
فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول وكذا لو
فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد ولا
همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا
يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية فيكون
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما
فلما كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير له هذا النوع من
التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى
الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة اثقل وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج الثقيل من الكسرة الى الضمة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
بالخفيف ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الوزن
بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف

فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما في قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع
وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع وجاء
الاشمام وهو فصيح نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل و
جعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا
تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما
قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم
لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح
ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار
ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما
بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال
له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها

على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
اي حسبت وظننت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم
وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حيث تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الا
خبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصايصها وهي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد بغيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وجزاء وحذف
المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة

من تحت

ظ الما ماذائدة

من تحت بنقطتين اي لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشا بنا
الاعداء اي لا تخلنا جانين فحذف جانين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما من سمع يخل اي يظن مسموعه صادقا ومنها اي من خصايص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد
ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا ومفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر
وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز
وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سيان
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيد

او بين معموليها نحو ان زيد احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في

هذه الصور واجب وانها قيد جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا

من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق

والتعليق وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما سيجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام

نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الخوية

بالمقايسة ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما

تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة

الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما

لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث

المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة

الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده

فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا

لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما ان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن

ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا

قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز

لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال الاعمال في اللفظ والمعنى

والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب

انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين

لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز

اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا

ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي

وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل

المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى

تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل

والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما

ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها

غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر

الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل

مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وتجري

مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحمل عليه حمل النقيض

وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون

فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من

عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال

القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى وهي

اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين

وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان

خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى

يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت

من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهم ولوم

نوع من العلم ومنه قوله تع وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى

تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم

عليه ورايت بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة

ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة

ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم

والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق

الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة

ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت

لانها ليست بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم

بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع او افعال

وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه

الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة

خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان

ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها

خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة

لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل واحد من الصفة والتقرير

عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور

عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تامة لدلالتها على معان زائدة

على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال في البعض والدوام والاستمرار

في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فمثال

صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال

اليه في الزمان الماضي وكذا كل منها فلا شك ان كل

جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام

في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض

من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف

الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير كما عرفت

فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد يخرج زائد لاخراج الافعال التامة وهي اي افعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا
وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقبل بالياء
ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير بما تقدم من
الفارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما
في من كانت امك ومعناها اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت تفسيره
الشفرة كانها حربة اي رمح قال [illegible] لا يتجاوز
جاء وقعدت عن الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا
للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية

المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه
مثلا صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناها اي اثره
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناها الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو
غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الا
فعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول
به في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار
فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسيم منه كقول
الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اه اي كان فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة
واقعة بعدها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت و
اخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة
اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت

فيكون التعدا منتقلا اي انتقل زيد الى الغنى الذي لم يكن فيه من قبل فلم يدخل على هذه الجملة فيقال زيد غني لم يعلم هذا الانتقال كما لا يخفى

ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن كقوله تع كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها بالمعنى الاصل
كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من
هو في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى
على المضي وانما ذكرها في القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين
خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى
ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا من بكر الى
ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال
الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
بتدارك الهفوات بالحسنات وقال فيالك من نعمى
تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصورتها مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسعدا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح والمساء
او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه

١٧١

الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت هنيئا طيبا لكن
لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة واض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة
في غير ذلك اض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولفظ المص
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
التفصيل الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها.
قال صاحب اللب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال الا من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال منه البارحة لليلة
الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي انفصل لكنهم ادخلها
الحصر تلك لفاعلها قبل اسمها فالنفي تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات من قبيله اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت عكن ان يتصل عادة فمعنى ما زال زيد



امير استمرارا مارتيهن زمان قابلية وصلاحية للامارة افادلالتها

على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في هذه الافعال فاذا دخلت ادوات

النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار

الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد

بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله

تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها

لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت

امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف

زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك

من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى من جل انه

لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة

لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس

ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستغن ما دام

باجلس واجعل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة

بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود

كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما

اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان

ولا تقول غدا

كما في ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تع الا يوم

ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها او

اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب

على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بالجواز في التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده

وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها او

لم كان ما لك او تاخيرها عنها لغرض او لعدم قصد نفي وان اريد به نفي الضرورة

عن جانب العدم فقط ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم

ويجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها

اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز

تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احسن فعلا لكونها

افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا

يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذه القسم ما في اوله كلمة ما نافية

كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي

عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول

المصدر على نفس المصدر وخالف هذا الحكم خلافا ابن كيسان بان يكون

هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة

فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما

دخلت على الفعل الذى معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم

تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور

من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للمشاركة
اجرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز في مراعاة النفي او يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز فيبنا على انه
فعل وجاز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما
في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب بحلى المصدرية بتقدير مضاف اي لدنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو كالاقرب
للخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
لا يوجد فيه اخذ بتراخ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالقصد لما يفضي اليه تحقيق بشروعه فيما
يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت

ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
ومجهول وامر ونهي الا غير ذلك من الامثلة والمانع بتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل فان الانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحرف
لا يتصرف فيهما تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو في ذلك
ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب على الخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل الفارغ
مع ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء كما لا يخفى
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه
قريب و يحمل على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم

قايم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج وزيد فهي على احد الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذفون ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا تذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
قد لك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دنو حصول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو مجيئه
للفاعل في الحال فخبر فاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على
قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اخذه مفهومه من غير ان لدلالته على
الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم
الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال

في افادة ادوات النفي نفي مضمونه على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا و
قيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما
في الماضي فلقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وكلمة
تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه ولما غيره للتخطئة واجيب عن الاول ان قوله تعالى
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في و
قت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة
تخطئتهم في تسليمه روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تع
لم يكد يراها وانما معناه لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تع وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب

مثبتة ببرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاول وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل رد نوع اخذ وشروع في
الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم وطفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل زيد يقول قال الله
تعالى وطفقا يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق
وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا ونحوه

بهماله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يكونا في ضمن التركيبين وهما اى فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ
وهي اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمن حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهاه للطعام وما امقته للكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اى يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما
منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى
صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير

بقوله جائز فيما عداهما

بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
ضرب الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير الشيء
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى ويجيب بان
ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى المثل كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع
دائم الا حسن انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اى مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او في تقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة

التاسيس سوا انه يكون لافادة معنى جديد

فاصل بشيء احسن زيدا

بل انقطع قبل زمان التكلم لكن دوامه قد كان قبل التكلم في الزمان الماضي ولم يرتق اليه

اذا الباء سببية فيكون الحمل صحيحا فلا يحتاج الى تقدير شيء والجعل بمعنى اسم المفعول

١٧٦

اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذي احسن
زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين ولما
احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا
الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب
منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو
القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس
الا وبه اى مجروره مفعول به عند الاخفش لا حسن بمعنى صيرنا
حسنا على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية او تجعل
اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اى في افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى
اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري انه احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات
للحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم
يوضع لانشاء بل للاخبار منها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فَعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في كل فعل اذا كان فائه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي
الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي
لواحد غير معين ابتداء فيصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيل ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون الفاعل مضافا الى المعرف بها او باللام
بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس
غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم
شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم

ويكون

ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما
معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتداء
ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء
محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هذا فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة

باء يقدر لفظ المثل بين القوم وبين الذين على حذف المضاف اى الذين

فيوجد المطابقة ح من حيث الجنسية والافراد لان كلاهما جنس مثل

بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص مثاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الما
هدون وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبّ في حبذا وهو اي
حبذا مركب من حبّ اي حبّ اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله
او فاعل هذا الفعل ذا او لا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا
المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في
الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد و
حبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا

رجلين

رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين و
حبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف ما دل على معنى في غيره**
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر ومن ثمّ اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما
وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدّي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط
منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد وانا مارّ بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر
لانها تجرّ معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي
حروف الجر من والى وحتى وقد ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه

ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وهاي الواو التي يقدر
بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا يكون الا حرفا والخمسة التي بعدها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد
فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف
على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء
من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد

خلافا

خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب
ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او
شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بقولهم قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو نمو الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع
قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع
كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بالتشبيه بالى كما اكتفى في كونها بمعنى مع ايضا
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
وتختص حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها
على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية
اي الظرفية مدخولها الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا

نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجروره والباء
هذه كما تريد في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد
اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال الاشتراء للفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من
غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء اخر نحو بعت
هذا بذلك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما
زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيادة
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد

وكهي اللام



واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل او ...

الحركة بركة الحياء عطاء كما تنبت المروة صفي الصفي
الحياء مدة من زمان سرية او زمان حفظ اللسان محمد الخوند
ازيد ... عطاء ... صاحب ... صلح



والقى بيده اوكان خبرعن ... ستفهام والنفي نحو حسبك بزيد

وكفى اللام

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخالفتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشيء اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك و المختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا او مذكرا وان كان

المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امرأتين وربهن نساء ويلحقها اي
رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة فيدخل الاسم وتجره نحو ربما
ضربة بسيف صيقل اضربه بين البصري وطعنة نجلاء وواو وهاي
واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يفتقر الى معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو
القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال لا يقال والله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن
رتبة

١٩١

رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهما المضمر والظاهر
وخص بظاهر لا مبالغة والتاء مثلها اي مثل الواو في انتفاء المصاحبة
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا
لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي
من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وذكرها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس وكما يدخل
على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمان لافعلن بخلافهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التناقض و
يتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم
ولا تقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى

قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما في السؤال فلا يتلقى الا بما
فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل زيد قائم ويحذف جوابه اي جوابه
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على جواب
القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم و
زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه اي الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا
يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بان والى الشيء
الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بجعله ذلك
بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب الطافية وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المضمر
نحو ما انا كانت خله والمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي

ما رايت فلانا مذ سنة كذا

هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الى جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها
فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان بعض السنة
وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان
مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبتدأ لزمان الفعل في المثال لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت يكون فعلا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا

في الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع القلة لكونها الكثرة لم يستحسن التعبير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها
اذا لوحظت مع فروعها بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان ولكن وكان وليت ولعل اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من
اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما واخر لو وقعت
في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم
الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع
في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير
معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمه اي
من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في

ولغة لعل اربعة لعن وعل وعن والعن بالعين المعجمة

موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه
موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما اشتق منه لان مفعول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندي انك
فاضل لوجوب كونها مع جملتها المبتدأ حينئذ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معاند لك زعمت اي لولا زعمت
انى معاد لك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه او ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو
انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعلها
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان

كان المراد من يكرمني يجزاه اي اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قولك ان مراده انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه
ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق
الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي
مثل اذا انه اه ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ في جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقول
فتعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد
فعل خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول القول
فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل علمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا
المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت

١٨٤

فيه بتأويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف عليه فمن حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في
رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل في الخبر
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
ولحدوث الاشكال اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه
بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه
كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الا
ستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل
اسمه وعطف شيء بالرفع عليه مثل ان المكسورة كما تقول ما خرج زيد ولكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل

Marginal notes:

- وقيل المراد من القفا النوم ومن اللهازم الاكل
- ناتئتان اي المرتفعان كالكعب العظم الناتي
- يعني ان لفظ شبهه لم يوجد في جميع النسخ بل في بعضها فعلى هذا تقدير وجوده من جملة الاشباه
- لان الاثر الواحد انما يصدر عن المؤثر الواحد والا يلزم توارد العلتين وهو باطل كما حقق في موضعه

اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يحتاج الى محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا يتغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى
الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اى دخلت اللام مع المكسورة على الجزء على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما
خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء
اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل ودخل اللام فى لكن على اسمها او على خبرها او على ما
بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام مثل ان فى
معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد
وخففت ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على
ما هو الاصل ولهذا اى لذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازمة لها اما فى الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم

قالوا

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا و
الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الاخول وعدم التخصيص بدواخل المبتدا والخبر
لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فى تجويز دخولها على غيره ودواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر
والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير
الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا
لها فتكون عاملة فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تلغى والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر
لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون

لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية و دخلا فعلها على

المبتدأ والخبر او غيره داخل و قد شذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير

ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في سعة نحو قولهم

اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وبهذه الرواية شاذة غير معروفة واما في

الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم

ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل

اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان

يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات

ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة

وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم

وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده

الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما اما من

حيث المعنى لانه ان اعني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من

حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة

وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان

الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه بكسر الهمزة

داول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجار

ولجار

مجازة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى

على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن

المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان

وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت وان

لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال

غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند

البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف

الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة

لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان

تحقق مضمونها ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم

يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء

لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسط اي لكن

بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو

المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد

لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها

عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان و

ان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكانه للشارح

الاحتراز عن يونس والاخفش فانه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة

وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها سندة ومخففة الواو

وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء
الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت
ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من
الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية وانشد السيرافي في
ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه
يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا
في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المصنف بذكر
التاويلات ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا
حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكمه بشذوذه الحروف

العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف على المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا
وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها فلا يكون من قبيل الحروف العاطفة
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاء
زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لا
حد الشيئين او الاشياء كما كانت اولها وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نحو قولك جاءني زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا
ترتيب فيها المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في
الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
بحسبها اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او
ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة

في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وذلك
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء و
قدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما انه اشترط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد
ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المراتب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير
الانبياء ويتعلق بعد التعلق بغيرهم بالانبياء عليهم وان كانت موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد من ان يكون
معطوفها قويا او ضعيفا ليكون لمناسبة في الذهن تقدم ركبان الحاج على
رجالها وان كانت في بعض الاوقات على عكس ذلك مع انه يصح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء القوي والضعيف كما يفيد عموم الفعل
في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لما ثبت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت العاطفة محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعمل بها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا اشهر الان لحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل

لان العطف تقتضي المغايرة فلا يكون مثل اخذت الدراهم ودرهما او حتى درهما وهذا لا يجوز لعدم المغايرة والصلاح المذكور حتى لو قيل مات الناس حتى الانبياء لم يجز لان ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الانبياء بعض الناس وجزؤهم

واكثر

واكثر في الوجود مع اتحاد المجاور كذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجاو وايضا كما وقع في بعض الحواشي و واما وام
كل منها من الحروف الثلثة لاحد الامرين اي الدلالة على احد الامرين والامور حال
كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم
اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النهي الذي هي كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر يلي الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان
المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة بل يليها الفعل
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن للمستويين
وافصح وجه يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن
وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة
على المص وعليها خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح وبهذا ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لانه اذا كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا
لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ثم اي من اجل ما ذكر بعينه

الكفور بالفتح ساتر الحق والنعمة من كفران النعمة وسترها

كان جوابها الجواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
اذا قلت أجاءك زيد او عمرو او أجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا
او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بهم
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى
شرط اخر لا يخلو عن شيء تجوز ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام عطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها
للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة
الابل لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه
الاخبار ثم تشككت في انها شاء ام شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء
اي بل هي شاء واما استفهام كما تقول أزيد عندك ام عمرو اي بل أعمرو حين تقصد
الاضراب في الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما او غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف بشيء على اخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم
في اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو
يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو

جاءني

جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
لانها تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف
يلزم ايراد عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين معينا اي للنسبة بحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما
جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو وزيد اما
في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان
كانت لعطف على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون

ومن اقسام الحروف حروف التنبيه

لانه لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها لئلا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة في المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاذان
وهاتان وهؤلاء حروف النداء ايا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل
القرب من غير زيادة ولا كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين
كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانيها في تلك الحروف يتبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها المحققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم
زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد

افتتهم بهذا في العرف فلو قال احد بان يد ليس لي عليك الف درهم فقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي بمعنى تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام بلى في جواب من قال ما قام زيد قد قام ومقرونا به فهي
ايضا لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت
ربنا وقد جاء على الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
واي لاثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي ربي واي لعمري واجل وجير
والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجل وجير
وان لمن قال لك قد اتاك زيد او لم يات زيد او قد اتاك او لم يات وقد جاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء للمحب
فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص في كونها لتصديق الخبر حروف
الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة

لها اصلا فان لها فوايد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
توكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفايدة
اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفايدتين والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحا ولا سيما
فى كلام البارى سبحانه وتعالى وان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد نحو ما ان رايت زيدا
اى ما رايت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان تجلس ايضا
القاضى اى مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان
بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو و
القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع
الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد
مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اى نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع
ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض الحروف نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن نادمين وكان عمرا اخى وقلت
زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت و
قبل ما فيها الهاء نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد

اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى
قال الهندى انه على القلب

مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا
اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة
القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز ذلك فى صورة نفى القسم وقلت
زيادتها مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر افكه حتى رأى الصبح جشر
جميع حائر ايها الكفر حلاك اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهى تفسير
مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى
مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل مقرون فى القول تقرب
للظرف فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح
القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائتنى كتبت اليه شيئا هو ائتنى فان حرف قال على ان
ائتنى تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى
به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وهو امرت
معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله الا ما امرتنى لانه مفعول به لصريح
القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك

ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لأوحينا **حروف** المصدر ما وأن المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة
المشددة فالأوّلان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
ان تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما هو
عند سيبويه وجوز غيره بعدهما الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق
وان كان قليلا ولكنه وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها الاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر فمن لفظ الكون نحو اعجبني ان هذا زيد
اي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها
صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتستحق ان تدل من اول
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ
ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

١٩٢

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
مثل ما فات **حرف** التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان
هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق
ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من
الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
بت ساهرا **حرفا** الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام عامة
وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي
الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل

اتى على الانسان حين اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهو من لوازم الافعال

فان رأيت فعلًا في حيزها تذكرت عهودًا بالحمى وحننت الى الالف المألوف

وعانقته وان لم تره في حيزها تسليت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفًا

اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل

هل تقول ازيد ضرب بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف

هل زيد ضرب لما عرفت وتقول اتضرب زيدًا وهو اخوك باستعمال

الهمزة للانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدًا لان المستفهم

عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدًا وهو

غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف

الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام

المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه

الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع

هل مع ام المنقطعة لا تستبعد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف

سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير

بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع واثمن كان وافمن كان بادخال الهمزة

على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة

فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام كما مر فان

للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل

وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال

سواء

١٦٢

سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك

فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في

الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انهما دخلت

نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك

ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل ان في غيره

نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور

ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الامر معلول فانها موضوعة

لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله

مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق

به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي

بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا

لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد

يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء

الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل

على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك

انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الا

ستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور

بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

استدلال فاذكا اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم الحكم
انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام فكيف وكلا الانتفائين معلوم لكنه قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين كالاهانة
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الاكرام وتلزم ان اي ان ولو
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون او وان استجارك احد ولو تملكون انتم مرفوعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه
كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا وبارزا وليس تاكيدا للفاعل
فعل المحذوف وان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده وفي
ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها ان كذا بالفتح
لا بالكسر لانه ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقق والثبوت بدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من

١٩٤

حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا لكن
اشتقاق الفعل من مصدره فان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا له لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل موقعه
الحكمة لتعذر ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فالقلام ليس مشتقا
فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي اوله او زمان
ولحشر به عن تقديم القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون الشرط على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق
اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه اليمين
عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني لاكرمتك لفظا
او ان لم تأتني مثال الماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتني آتك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما مثالا على غير

ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار النشر على ترتيبه
وان تنتهي فيكون والله لا اتركك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على
خلاف المثال الاول اشارة الى ان اسناد الماضي في الشرط صورة اعتبار القسم
على تقديرين تقدير اشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الفاء فانتشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني غير ترتيبه فهو كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني لاختلاف بين اعتبارية خلاف المعنى الاول فالحمل
على اولى وتقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر
الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما او
تقديم القسم للفقد اي كالتلفظ به او مقدر كملفوظه في صدر الكلام
فلزم في الشرط الذي بعده الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف
النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء للشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يلزم فيها الفاء

واما

علاقة اعتبار الشرط والقسم ... في المثال الاول فان الجواب ... في صورة الفاء حتى يقصد ... بين الجواب والشرط

ليطابق الشرط الجزاء ايضا في عدم الجزم والعمل في الظاهر

واما التفصيل او التفصيل ما الجملة المتكلم في الذكر فهو قولك جاءني القوم
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه اولا الجملة
في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الاجمعة في اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور بدلالة احد الضدين على الاخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما
يقابل احد المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
وبسبب الحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وبسبب الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين
اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها
او حيز اما لان جزء الفاء ايضا جزءها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق مطلقا معمولا مطلقا غير مقيد بمحال التجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجوز سيبويه
لا ما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بمحال التجويز

الزيغ الميل والانحراف

التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد يوم الجمعة منطلق حذف فعل الشرط الذي هو
يكن من شيء واقيم اما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل
المانع ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء فقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فاني
زيدا منطلق فان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل متردد بين ان
لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم
الامتناع عن الاول دون الثاني هذا التقدير كله فيما اذا كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف الفعل الشرط وتوسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب

الثاني

الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما حذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع فمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المخاطب المعلوم وجواز وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة الغائب المجهول مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة
لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس
الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو
الحرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله لتحقق
ضده لكن حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا فهموا من ان المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي

ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعو

ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم

لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه من اول الامر سكونه

هذه التاء على بناءها الحقته وبحركة تلك على اعراب ما الحقته دونهما

كالحرف الاخير مما الحقا به فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث

حقيقي نحو فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو

اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاتصال وهذه المسئلة

قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث

وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

التثنية والجمع اي جمع المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا

الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات

مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا

او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذ الحقت

على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف الحقت بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل

كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا امنع من جعل هذه

الحروف ضماير وليبدل الظاهر منها والغاية في مثل هذا الابدال ما في

في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر مقدما

فوجب ان تقع الحركات الاعرابية على تاء التانيث اللاحقة بالاسم وان يقع البناء على التاء اللاحقة بالفعل

او بصيغة المثنى والمجموع مذكرا ... اللاحق في هذه الصيغة غالبا وان كان مشتركا في بعض المواضع

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به
يتنون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في
المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي
في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضر بها الحركة العارضة مثل
عاد الاولى وهي شاملة بنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الاخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا
توابع اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا
الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هو الحركة فلا
حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف فلم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الاخر تطفلها اليها في الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولهذا لا يتصور معناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان
مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما
صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين

وهو كون الشيء موجودا بعد كونه لم يوجد

بل قال حركة الاخر على الاطلاق من غير تخصيص الاخر بالاضافة الى الاسم

نحو اضربن فانها ساكنة بعد حركة الاخر وتتبعها ايضا

مطلب جواز كون التنوين الواحد للتمكن والتنكير معا في النكرة

في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا
لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فافهم والتنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للشخص تمحض للتمكن والعوض
وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التي كانت بعده فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن
الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه
علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن
وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة تثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يتسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء وانما اعتبر واما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان



للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما نشاهد
من اصحاب الغناء ولان محل التغني به انما هو الاواخر فلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو اما ان
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع
حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء
حصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون
الترنم واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هنا حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق
ليسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ولحق بها
التنوين وقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا
التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع وليس
للقسم الاول اسم يختص به واعلم التنوين الترنم ليس هو نوعا

بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان
حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فهي باعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير
العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها لا تحذف حيثما كانت
لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن

بالخفيف

بالخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي
نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقولن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا
ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود
من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء
الساكنين ان اشترط التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في
كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
قبل النون المشددة ان اشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء مكسور لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين

او لثقل الياء بعد الكسرة و قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك

المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او

مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك

المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكرنا وفعله وتقول

في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثنا ... فتقول

في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع

المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع

ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون

الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه

يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف

وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما

اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء

المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر

الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو

والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال

المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما

مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير

بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد

المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد

المذكر

قوله مفتوح اى المكسور لانه ثقيل اما عدم كونه مضموما فلئلا يلزم الالتباس بالجمع

المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة

فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار

وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما

حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها

نحو اخشون بكسر الياء كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل فان لم يكن

اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش

فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول

اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت

اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز

كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى

كما يقال هل تريان هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لام الفعل

مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق

نون التاكيد وضم الواو كضمها في اترون القوم هذا مثال ما فيه

ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء

وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل

النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون

برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن

في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم

واغزن في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي

القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو
مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن
اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد
رفعه اى لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حرك التنوين فرقا بينهما واعلاما بعلو
حط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا و
الفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل الخفيفة
كما اذا لحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو
والياء فاذا وقفت عليها وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والخفيفة
ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم و
الخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها قلب الفا واذا انضم او
الكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير ولختم لحجة اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل

علكم
بمعنى لعلكم
يقال اصل لعل
عل

اى لم يكتفوا بتحريك النون الساكنة
لدفع التقاء بل حذفوها مع انهم اكتفوا
في التنوين بالتحريك كما مر

لدفع التقاء الساكنين كما وعادا
الاولى كما مر

نونات

نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف
آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعته في
غوار قام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد
الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض عبد الرحمن الجامي
وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض
والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنه سبع وتسعين وثمانمائة اللهم اغفر لي ولكاتب هذا
الكتاب ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ولحسن اليهم اجمعين
وقد وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب بعون الله
الملك الوهاب في يوم الجمعة بعد الظهر من الثلاثة
شهر الاول ذو القعدة اللهم اغفر لي ولوالدي
ولاقربائي ولاستاذي ولمن على حقوق
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات
اللهم ارزقني
علما وفهما
وعملا
خالصا
وسنا
طويلة
للحقير
الفقير
المذنب
المحتاج الى
رحمة الله تعالى
اسمعيل بن محمد
بن
اسحق
غفر الله له
ولوالديه
اليه رجوعي

تاريخ سنه ١١١٥
١١١٥
١١١٥

حاجی محمد اغانك ... اغایه فارغ اولدیغی چفتلکلری ... اندر
قبنش وقوزیجغاز وقزیق وبنجسون وصالر بو قرینه لرك نصفنی دا

